

باستمرار الحظر المفروض على توريد الأسلحة، وإنشاء آلية للرصد تتسم بقدر أكبر من المنهجية لتحسين فعالية الحظر. كما دعا الفريق إلى تحسين التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والدول الأعضاء، والأطراف غير الحكومية المعنية بإنفاذ الحظر المفروض على الأسلحة، وتقديم بتوصيات تهدف إلى كبح تدفق الأسلحة ومعالجة مسألة القرصنة وأعمال الإرهاب ضد السفن.

وفي الجلسة، التي دُعي ممثل الصومال للمشاركة فيها، وجه الرئيس (بلغاريا) الانتباه إلى مشروع قرار<sup>(٥٩)</sup>؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع دون مناقشة بوصفه القرار ١٥١٩ (٢٠٠٣)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس، إذ يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق:

يشدد على التزام جميع الدول وغيرها من الجهات الفاعلة بالامتثال على نحو كامل للقرار ٧٣٣ (١٩٩٢)، والقرار ١٣٥٦ (٢٠٠١)؛

يطلب إلى الأمين العام أن ينشئ فريقاً للرصد، يتكون من ما يناهز أربعة خبراء لفترة ستة أشهر تبدأ في أقرب وقت ممكن اعتباراً من تاريخ اعتماد القرار ويكون مقره في نيروبي، وتوكل إليه ولاية ينبغي أن تركز على الانتهاكات المستمرة لحظر توريد الأسلحة؛

يهيب بجميع الدول في المنطقة والمنظمات الإقليمية إنشاء مراكز تنسيق لتعزيز التعاون مع فريق الرصد وتيسير تبادل المعلومات؛

يدعو الدول المجاورة إلى أن تقدم إلى اللجنة تقارير فصلية بشأن الجهود التي تبذلها لإنفاذ حظر توريد الأسلحة.

(٥٩) S/2003/1177.

سالف الذكر. وأدى الرئيس (أنغولا) ببيان بالنيابة عن المجلس<sup>(٥٧)</sup>، جاء فيه أن المجلس:

يكرر تأكيد دعمه القوي لعملية المصالحة الوطنية في الصومال؛

يحث جميع القادة الصوماليين على المشاركة في اجتماع القادة المزمع عقده في كينيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛

يدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة بذل جهوده لدعم الهيئته الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛

يدعو البلدان المانحة إلى المساهمة في العملية، وفي الصندوق الاستئماني لبناء السلام في الصومال ونداء الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات من أجل الصومال؛

يعرب عن قلقه البالغ إزاء الحالة الإنسانية في الصومال، ويدعو القادة الصوماليين إلى تسهيل إيصال المساعدة الإنسانية، وتأمين سلامة جميع موظفي المعونة الدوليين والوطنيين؛

يكرر التأكيد على أن وضع برنامج شامل لبناء السلام مهم بالنسبة لمرحلة ما بعد الصراع في الصومال.

**المقرر المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣**  
(الجلسة ٤٨٨٥): القرار ١٥١٩ (٢٠٠٣)

في جلسة مجلس الأمن ٤٨٨٥ المعقودة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)، يحيل بها تقرير فريق الخبراء المعني بالصومال<sup>(٥٨)</sup>. وأوصى فريق الخبراء، ضمن جملة أمور،

(٥٧) S/2003/1035، أحيل التقرير عملاً بالقرار ١٤٧٤ (٢٠٠٣).

(٥٨) S/2003/1035؛ أحيل التقرير عملاً بالفقرة ٧ من القرار ١٤٧٤ (٢٠٠٣).

## ٤ - الحالة في أنغولا

**المداولات التي أجريت في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠**  
(الجلسة ٤٠٩٠)

عن الوضع القائم، وأنه ليس هناك أي حل آخر سوى الحل السياسي لاستعادة السلم والأمن الدائمين في أنغولا.

وفي الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطتين من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية ومن رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا، وبعدهما أدلى ببيانات معظم أعضاء المجلس وممثل أنغولا<sup>(٣)</sup>.

وعاد وكيل الأمين العام في بيانه إلى أصول الوضع القائم في أنغولا. وأشار إلى انسحاب القوات الكوبية في عام ١٩٨٨، الذي طُلب إلى الأمم المتحدة مراقبته؛ وإلى أول انتخابات ديمقراطية تجري في البلد عام ١٩٩٢، التي رفضها اتحاد يونيتا مما أدى إلى استئناف الحرب الأهلية؛ وإلى معاهدة السلام الشامل، بروتوكول لوساكا، التي تم توقيعها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، والتي أعقبها مرة أخرى عدم قيام اتحاد يونيتا بتسريح قواته، واستئناف القتال، وإنهاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا في شباط/فبراير السابق. وأشار، ضمن جملة أمور، إلى أن الحكومة ما زالت تعتبر اتفاق لوساكا قائماً، في حين أن اتحاد يونيتا (بعد أن تعرض لبعض الانتكاسات العسكرية الكبيرة) قد زعم أنه على استعداد لاستئناف عملية السلام. كما أشار إلى مسألتي الأزمة الإنسانية وانعدام الأمن، فضلاً عن الحاجة لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. وأضاف في تعليقه أن مكتب الأمم المتحدة في أنغولا ما زال يساعد الحكومة والمنظمات

في الجلسة ٤٠٩٠ المعقودة في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، وجه الرئيس (الولايات المتحدة) انتباه مجلس الأمن إلى التقرير المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ المقدم من الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في أنغولا<sup>(١)</sup>. وعرض الأمين العام، في تقريره، آخر المعلومات عن التطورات السياسية والعسكرية والإنسانية وتطورات حقوق الإنسان والتطورات الاجتماعية-الاقتصادية في أنغولا. وفيما يتعلق بالجوانب السياسية والعسكرية، قال إن الحالة قد شهدت تغيراً كبيراً عقب الحملة العسكرية الناجحة التي شنتها الحكومة، والتي أفضت إلى إعادة بسط سلطة الدولة على الإقليم الواسع الذي كان يحتله الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، فضلاً عن تحسن الظروف الأمنية في المنطقة الشمالية الشرقية من البلد. وأضاف أن الحكومة لا تنظر إلى زعيم تلك الجماعة، جونا سافيمي، باعتباره شريكاً يمكن الوثوق به في الحوار نظراً لسجله الحافل بعدم تفيذه لتعهداته السابقة، وإن كانت تظل تنظر إلى بروتوكول لوساكا<sup>(٢)</sup> باعتباره أساساً سليماً لعملية السلام. وأشار الأمين العام إلى أن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان لا تزالان من بين التحديات الرئيسية، مضيفاً أنه قد وردت تقارير تفيد ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، ولكن لعدم تمكن الأمم المتحدة من الوصول إلى معظم أجزاء أنغولا، لا تتوفر لديها معلومات عن ذلك. وفيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية-الاقتصادية للصراع، ابلغ أعضاء المجلس بتدهور جميع المؤشرات الاقتصادية الأساسية، وهو ما تفاقم من جراء اضطراب مختلف وكالات الأمم المتحدة وبرامجها إلى تخفيض أنشطتها التشغيلية بسبب الصراع. وخلص أخيراً إلى أن ثمة خطر من امتداد الصراع إلى البلدان المجاورة، وأن الاتحاد الوطني (يونيتا) يتحمل المسؤولية الأولى

(١) S/2000/23 المقدم عملاً بالفقرة ٧ من القرار ١٢٦٨ (١٩٩٩).

(٢) S/1994/1441، المرفق.

(٣) تكلم الاتحاد الروسي باسم اللجنة الثلاثية للدول المراقبة لعملية السلام في أنغولا (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة). ولم يدل ممثلاً كندا والولايات المتحدة ببيانات في الجلسة، غير أن ممثل الولايات المتحدة قدم بياناً لإدراجه رسمياً في محضر الجلسة. وكانت أنغولا ممثلة بنائب وزير خارجيتها. وانضم ممثلو أوكرانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وهولندا إلى بيان اللجنة الثلاثية.

وكرر معظم الممثلين التأكيد على أن اتحاد يونيتا يتحمل المسؤولية الأولى عن استمرار الصراع؛ وأن الحل السلمي، وبخاصة بروتوكول لوساكا، يظل الأساس لتحقيق السلام في أنغولا. وأعربوا عن قلقهم بشأن الحالة الإنسانية، وشددوا على أنه لا بد من التصدي لتداعيات الصراع على الأمن في المنطقة. وأكدوا أخيراً أنه لا بد من دعم الجزاءات المفروضة ضد اتحاد يونيتا.

وأضاف ممثل المملكة المتحدة أن قدراً من المسؤولية يقع على عاتق حكومة أنغولا، التي يتعين عليها القيام ببعض الأمور على نحو أفضل. كما قال إن حكومته تتطلع إلى تقرير فريق الخبراء، الذي أعرب عن أمله أن يتضمن توصيات مشددة تزيد من قوة الجزاءات؛ كما أعرب عن أمله في أن يتمكن المجتمع الدولي من تسمية، بل وجلب العار، على الأفراد والشركات، والحكومات إن كانت هناك ضرورة لذلك، ممن يشاركون في إفشال الجزاءات<sup>(٧)</sup>.

وقال ممثل ناميبيا إن أعمال اتحاد يونيتا قد هددت الأساس نفسه الذي قامت عليه جمهورية أنغولا ووحدها وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ولم يكن لحكومة أنغولا أي خيار سوى استخدام القوة العسكرية الضرورية ضد حركة تمرد اتحاد يونيتا من أجل الدفاع عن شعبها وأراضيها<sup>(٨)</sup>.

وأشار ممثل هولندا إلى أن المطلوب هو الاعتراف بأنه رغم الدور المؤسف الذي يقوم به السيد سافيمي، فإن اتحاد يونيتا ما زال عنصراً من عناصر المجتمع الأنغولي، وهو ما يتفق تماماً مع النية الأصلية لاتفاق لوساكا. وشدد على أنه ينبغي لجميع الأطراف أن تعمل من أجل التوصل إلى حل شامل من خلال الحوار<sup>(٩)</sup>.

المدينة في مجالات بناء القدرات والمساعدة الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان<sup>(٤)</sup>.

وعرض رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) (كندا)، في إحاطته، تقريراً عن زيارته إلى أنغولا في الفترة من ٨ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وأوضح أن الأهداف الثلاثة للزيارة كانت تتمثل في التشاور مع حكومة أنغولا بشأن التطورات المتعلقة بتطبيق الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا على نطاق العالم؛ وزيارة المناطق ورؤية المعدات العسكرية المستولى عليها من يونيتا؛ ولقاء الأفراد الذين انشقوا عن اتحاد يونيتا أو الذين أسروا في المعارك الأخيرة. وأشار إلى أنه كان بمقدوره تجميع شهادات عن انتهاكات ومنتهكي الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة، وكذلك عن الأوضاع التي يعمل فيها اتحاد يونيتا، بما في ذلك أوضاعه المالية والعسكرية وبنية الأساسية. واحتتم إحاطته بأن الجزاءات تترك أثراً حقيقياً على قدرة اتحاد يونيتا على تحقيق أهدافه العسكرية، بما في ذلك إضعاف قدرة اتحاد يونيتا على نقل ما يحتاجه من منظومات الأسلحة والوقود. وعرض بعد ذلك شريط فيديو لرحلته، تضمن مقتطفات من المقابلات التي أجراها<sup>(٥)</sup>.

وأعرب ممثل أنغولا، ضمن جملة أمور، عن قلقه من أنه رغم صدور قرارات عديدة تفرض جزاءات على اتحاد يونيتا، فإن كثيراً من البلدان والمنظمات لا تزال تصمم على انتهاكها، في الوقت الذي تظل فيه حكومته ملتزمة بتحقيق الديمقراطية والمصالحة في أنغولا عن طريق بروتوكول لوساكا<sup>(٦)</sup>.

(٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١٦ و ١٧.

(٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤.

(٩) المرجع نفسه، الصفحة ٢٧.

(٤) S/PV.4090، الصفحتان ٣ و ٤.

(٥) المرجع نفسه، الصفحات ٥ إلى ١٢.

(٦) المرجع نفسه، الصفحات ١٢ إلى ١٤.

كما كانت مسرحاً لتدريب بعض أفراد اتحاد يونيتا؛ وزامبيا، التي أُجريت سافيمي فيها اتصالات على أعلى مستوى لتسهيل عمليات شراء الوقود، والتي استخدمت حدودها لتدريب الوقود؛ وناميبيا، التي استخدمت أراضيها لتدريب كميات كبيرة من الماس المملوك لاتحاد يونيتا؛ وأوغندا، التي استخدمت أراضيها لإعادة تزويد الطائرات القادمة من شرق أوروبا في طريقاً إلى أندولو بالوقود؛ وبلجيكا، التي كان يُباع الماس غير المشروع في سوق الماس الرئيسي بها (أنتويرب)؛ وكوت ديفوار، حيث كانت تتم صفقات الماس المتمتعة بالحماية. وقدم الفريق عدداً من التوصيات للحد من انتهاكات الجزاءات وتحسين مراقبة الأسلحة وإمدادات الوقود، فضلاً عن تجارة الماس، والأنشطة المالية، والصلات الخارجية لاتحاد يونيتا.

وفي الجلسة، وجه الرئيس (بنغلاديش) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة من أوغندا تحيل محضر اجتماع مع فريق الخبراء المنشأ بموجب القرار ١٢٣٧ (١٩٩٩) وممثلي حكومة أوغندا بشأن انتهاكات أوغندا للجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا<sup>(١١)</sup>. واستمع المجلس إلى إحاطة من رئيس اللجنة المنشأ عملاً بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، أدلى بعدها بيانات معظم أعضاء المجلس<sup>(١٢)</sup>، وكذلك ممثلو أنغولا وأوغندا وبلجيكا وبلغاريا وبوركينا فاسو وبيلاروس وتوغو وجنوب أفريقيا ورواندا وزامبيا والمغرب.

وأشار رئيس اللجنة، في بيانه، إلى تقرير فريق الخبراء، وأكد أن الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن ضد

(١١) S/2000/200.

(١٢) تكلمت الولايات المتحدة باسم اللجنة الثلاثية للدول المراقبة لعملية السلام في أنغولا. ولم يدل ممثلو الاتحاد الروسي، والبرتغال، وبنغلاديش، وكندا، والولايات المتحدة ببيانات. وكانت المملكة المتحدة ممثلة بوزير الخارجية وشؤون الكومنولث.

## المداولات التي أُجريت في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠ (الجلسة ٤١١٣)

في الجلسة ٤١١٣ المعقودة في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس اللجنة المنشأ عملاً بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)<sup>(١٠)</sup>، يحيل بها التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٣٧ (١٩٩٩) للتحقيق في انتهاكات الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). وابلغ الفريق المجلس بطريقة حصول اتحاد يونيتا على أسلحته ومعداته العسكرية وصيانتها، بما في ذلك من خلال مبيعات الماس، وبالطريقة التي يدير بها اتحاد يونيتا علاقاته الخارجية. كما أشار إلى الأشخاص والبلدان التي زُعم أنهم كانوا يدعمون تلك الأنشطة منذ عام ١٩٩٣، ومن بينهم أفراد من جنوب أفريقيا، ممن قاموا بتوفير المعدات العسكرية لاتحاد يونيتا وتسهيل معاملاته وتزويده بالمعدات غير العسكرية؛ وزائير السابقة (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، التي استخدمت أراضيها لتسهيل مرور الأسلحة والمعدات العسكرية؛ وبوركينا فاسو، التي استخدمت كمعبر للأسلحة القادمة من شرق أوروبا وغيرها من المعدات العسكرية في طريقها إلى اتحاد يونيتا؛ والكونغو-برازافيل وحكومتها، حيث نقل اتحاد يونيتا معدات عسكرية عقب توقيع بروتوكول لوساكا؛ ورواندا، التي كانت تتعاون مع اتحاد يونيتا في عمليات عسكرية مختلفة، وفي الاتصالات بسماسة أسلحة؛ وتوغو، التي استخدمت أراضيها لتسهيل مرور الأسلحة والمعدات العسكرية؛ وأفراد أوكرانيون ممن قدموا الدعم للرحلات الجوية التي كانت تجلب الأسلحة وسائر العتاد العسكري إلى اتحاد يونيتا؛ وبلغاريا، التي كانت المصدر الأصلي لغالبية الأسلحة التي اشتراها اتحاد يونيتا،

(١٠) S/2000/203.

تشمل تنفيذ التوصيات الرئيسية التي تضمنها التقرير من خلال سلسلة من قرارات مجلس الأمن الإلزامية. كما أقر بأن هناك دورا رئيسيا يتعين أن يضطلع به القطاع الخاص، بالإضافة إلى حكومة أنغولا التي يجب عليها أن تكفل الشفافية والمساءلة الكاملتين<sup>(١٤)</sup>.

ورأى ممثل ماليزيا أن التقرير جاء متعمقا وشاملا، فضلا عن أنه اتسم بالجرأة والصراحة. وشدد على أن يكون لكل من سماهم التقرير بالاسم الحق في الرد على المزاعم وتوضيح أدوارهم في الأنشطة المزعومة لانتهاك الجزاءات، غير أنه إذا لم تكن تلك التوضيحات قابلة للتصديق ولا يمكن أن تصمد أمام الوقائع، يكون على مجلس الأمن أن يتخذ التدابير المناسبة<sup>(١٥)</sup>.

وأشار ممثل هولندا إلى ضرورة تبادل المعلومات والشفافية فيما يتصل بمراقبة تهريب الأسلحة، كما أكد أهمية دور المنظمات الإقليمية بصفة خاصة في ذلك الصدد. واختتم بيانه بقوله إن أهم شئ هو كفالة تحقيق أفضل متابعة لممارسة الفريق تفاديا للعودة إلى الوضع المألوف وإلى ثقافة الإفلات من العقاب<sup>(١٦)</sup>.

وأشارت ممثلة جامايكا إلى أن وجود الفريق وحضوره كان لهما أثر هام في حفز الحكومات وغيرها من الأطراف على الاهتمام بما يمكن أن يفعله كل منها لتحسين تنفيذ الجزاءات وإنفاذها والتقليل من الانتهاكات الموجودة. وقالت في تعليقها إن التقرير لا يدع مجالاً للشك في أن هناك انتهاكات جسيمة لتنظيم الجزاءات من جانب الأفراد والشركات والمسؤولين الحكوميين، الذين يتحملون المسؤولية على قدم المساواة مع اتحاد يونيتا؛ وإن حكومات البلدان التي

(١٤) المرجع نفسه، الصفحات ٨ إلى ١٠.

(١٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(١٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٩.

اتحاد يونيتا لم تحقق النجاح المطلوب، وإن كانت قد بدأت تؤخذ بدرجة أكبر من الجدية، وأصبحت مؤثرة. واستعرض بالتفصيل التوصيات الرئيسية للتقرير، وأكد أن الجزاءات بدأت تترك أثرا حقيقيا، وأنه يجب ألا يخطئ المجلس ويخفف الضغط على اتحاد يونيتا<sup>(١٣)</sup>.

وخلال المناقشة، رحب العديد من المتكلمين بالتقرير وبما تضمنه من توصيات، ورأوا أنه قد اظهر أنه رغم وجود نظام الجزاءات بالفعل، فما زال هناك الكثير من الثغرات، وأنه يجب أن ينظر المجلس في الحاجة لتعزيز الجزاءات، وبخاصة في مجالات مبيعات المساس ومشترىات الأسلحة والسفر للخارج، فضلا عن إنشاء آليات أكثر فعالية لرصد نظام الجزاءات. وأشار عدد من الممثلين إلى أوجه الارتباط بين مختلف الأزمات في أفريقيا، وهو ما يقتضي من المجلس التصدي لها بصورة شاملة. كما أشار عدد منهم إلى أن تلك الارتباطات تتمثل في الاستغلال غير القانوني للموارد الذي يسهم في استمرار النزاعات.

وأشار ممثل المملكة المتحدة إلى أن التقرير يبرز الطبيعة المتخادلة والعشوائية لنظام الجزاءات الموقعة على اتحاد يونيتا، بالإضافة إلى فضح نفاق تلك البلدان - وزعمائها في بعض الأحيان - التي تدّين اتحاد يونيتا بينما يمد بعض مواطنيها وشركائها جوناس سافيمي بالأسلحة والذخيرة والوقود والمساعدة، التي لولاها لكانت "أنشطة القتل التي استمرت ٢٥ عاما قد انتهت منذ مدة طويلة". وفيما يتعلق بما ورد في التقرير من إشارة إلى بعض وزراء الحكومات الأفريقية والمسؤولين فيها، وتجار السلاح من أوروبا الشرقية، والشركات الجوية والموردة للوقود، فقد وصفهم بأنهم "تجار الموت". وأهاب بكافة حكومات العالم أن تتخذ إجراءات ضدهم، كما أهاب بمجلس الأمن أن يتخذ إجراءات حاسمة،

(١٣) S/PV.4113، الصفحات ٢ إلى ٧.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أكد أنه نظرا للأدلة الدامغة التي وردت في التقرير، فإنه يتعين على المجلس أن ينظر في اتخاذ تدابير ضد الضالعين في ذلك الأمر<sup>(٢٠)</sup>.

وقال ممثل جنوب أفريقيا إن حكومته ستقوم بدراسة التقرير باهتمام كبير، وإنما تتطلع إلى تلقي مزيد من الأدلة بشأن المزاعم الواردة في التقرير. غير أنه أقر بأن بعض مواطني جنوب أفريقيا قد شاركوا في تفويض نظام الجزاءات، وأكد أنه ستتحذضهم إجراءات صارمة<sup>(٢١)</sup>.

وأشار ممثل المغرب إلى ما ورد في التقرير من إشارة إلى قيام ممثل اتحاد يونيتا بإيداع أموال في المغرب. وأوضح أن كل تلك المبالغ كانت قد استهلكت تماما قبل فرض الجزاءات، وأن ممثل اتحاد يونيتا قد غادر المغرب منذ وقت طويل<sup>(٢٢)</sup>.

وأعرب ممثل فرنسا عن عدد من الشواغل بشأن التقرير، من بينها أن بعض التواريخ لم تكن دقيقة؛ كما أنه كان يفتقر إلى الوضوح فيما يتعلق بمصادر المعلومات؛ ولم يتضح ما إذا كان بعض الأشخاص الذين يعتبرون على صلة باتحاد يونيتا مسجلين في قوائم لجنة الجزاءات؛ كما لم يورد التقرير تقديرا لحجم إيرادات اتحاد يونيتا. وشدد على أنه من الضروري، بالنسبة لجميع تلك النقاط، الحصول على توضيحات من البلدان التي أتى التقرير على ذكرها. واقترح أن تستجوب لجنة الجزاءات رئيس الفريق بتفصيل أكبر، وأن تحصل أيضا على مراسلات من الدول التي ورد ذكرها في التقرير، وأن تحيل النتائج التي تتوصل إليها إلى المجلس. وأخيرا، أشار إلى أن بعض التوصيات اتسمت بطابع عام، وكان ينبغي تناولها في المحفل المختص، بينما كان البعض

يشترك رعاياها في انتهاك الجزاءات عليها واجب التحقيق واتخاذ الإجراءات الواجبة ضد المسؤولين عن ذلك<sup>(١٧)</sup>.

ورأت ممثلة ناميبيا أن من الضروري أن يطبق المجلس جزاءات على الزعماء والحكومات ممن قدموا المساعدات إلى الآلة الحربية والسياسية لاتحاد يونيتا انتهاكا لقرارات المجلس. وأعربت عن اتفاقها مع معايير الأدلة التي استخدمها الفريق، وإن رأت أن بعض الصلات الهامة قد غابت عنه، ومن ثم فإن استمرار التحقيقات سيكون مفيدا خلال عملية الرصد<sup>(١٨)</sup>.

وأكد ممثل الصين أن الجزاءات المفروضة ضد اتحاد يونيتا ما زالت ابعدها ما تكون عن الفعالية؛ ولذلك، فقد ناشد جميع البلدان أن تتقيد بصورة صادقة بقرارات مجلس الأمن في ذلك الشأن، بوقف إمدادات الأسلحة أو أي شكل آخر من أشكال الدعم لاتحاد يونيتا، واتخاذ تدابير أخرى فعالة لمنع مواطنيها من ارتكاب تلك المخالفات. وقال إن الرسالة التي يوجهها التقرير تتمثل في أنه ينبغي اتخاذ تدابير لتعزيز نظام الجزاءات، حتى وإن كانت الجزاءات نفسها مجرد أداة لتهيئة الظروف الضرورية لتحقيق حل سياسي للتراع<sup>(١٩)</sup>.

وأشار ممثل أنغولا إلى أن إعادة تسليح الجناح العسكري لاتحاد يونيتا لم يكن ممكنا إلا بتواطؤ بعض الحكومات والشخصيات السياسية ورجال الأعمال في انتهاك الجزاءات، مما يجعلهم مشاركين في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية والتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى. وأعرب عن تأييده التام للتوصيات الواردة في التقرير، وأعرب عن ثقته في تضمينها في القرار المقبل عن أنغولا.

(٢٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٧ و ٢٨.

(٢١) (٢١) S/PV.4113 (Resumption 1)، الصفحتان ٨ و ٩.

(٢٢) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(١٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

(١٨) المرجع نفسه، الصفحات ٢١ إلى ٢٣.

(١٩) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤.

التوافق، ولا تنطبق عليه المواصفات العلمية الدقيقة لتحقيق يقوم على أساس قوي وعادل وموثوق به. وأخيرا، رأى أن قراءة التقرير توحى بأن هناك بعض التحيز الذي يستند إلى تجريم مسبق لبعض البلدان والقادة وتبرئة آخرين<sup>(٢٥)</sup>.

وانتقد ممثل توغو أيضا بعض جوانب التقرير، وبخاصة الطابع "الواهي والانتقائي" للاتهامات الواردة فيه، التي تستند إلى تصريحات أدلى بها الفارون والمنشقون على اتحاد يونيتا؛ وأساليب العمل التي اتبعت فيه، والتي اعتبرها جميعا للشائعات والأقوال والقييل والقال، و"الافتقار الكامل إلى الدقة في النهج المتبع". ونفى بشدة انتهاك توغو للجزاء القائمة، مشيرا إلى أن عدم وجود تواريخ للاجتماعات المزعومة يجعل من المستحيل تحديد ما إذا كانت قد تمت قبل أم بعد فرض الجزاءات. كما أشار في تعليقه إلى أنه في الوقت الذي استضافت فيه توغو أسرة السيد سافيمي، بما فيها أطفاله، لم يكونوا مدرجين في القائمة التي وضعتها لجنة الجزاءات، ولو كانوا قد أضيفوا إليها، لكان قد تم طردهم على الفور. وشكا من تسريب التقرير بصورة مأكرة لوسائل الإعلام، وتكوين انطباع بوجود تعارض بين مصالح بلد له ولاية رسمية وتنفيذ الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا<sup>(٢٦)</sup>.

وأكد ممثل رواندا أن الاتهامات الموجهة إلى رواندا بالتعاون مع اتحاد يونيتا هي مزاعم لا أساس لها من الصحة، وهي مجرد هراء من دوائر تعمل على تشويه الحقائق لأسباب تقتصر عليهم. وشكا من أن التقرير لم يأت على ذكر ما قدمته رواندا إلى الفريق من معلومات وتوضيحات. ونفى أن يكون هناك أي تعاون أو اتصالات مع اتحاد يونيتا، وتحدى

الآخر يتناول فرض جزاءات جديدة على دول ثالثة، وهو ما قد يؤدي إلى مشاكل عديدة تتجاوز إطار الجزاءات المفروضة ضد اتحاد يونيتا<sup>(٢٣)</sup>.

ووجه ممثل تونس انتباه المجلس إلى حساسية بعض المعلومات والاستنتاجات والتوصيات التي تضمنها التقرير. وقال إنه كان يفضل أن يتجنب ذكر بعض الأطراف، على الأقل في تلك المرحلة، حتى التأكد من صحة المعلومات أولا. ورأى أنه كان من الأفضل البدء باستعراض انتباه الدول والأطراف المعنية قبل تقديم الاقتراحات أو اعتماد الخطوات المناسبة، وهو ما كان سيعطي المصادقية الضرورية للتحقيقات التي تجريها لجنة الجزاءات<sup>(٢٤)</sup>.

واعترض ممثل بوركينافاسو على الاستنتاجات التي انتهى إليها التقرير، وبخاصة ما تضمنته من اتهامات لرئيس دولته. وشكا من عدد من جوانب التقرير ومن الطريقة التي تم إعدادها بها. وقال، أولا، إن وفده لم يتسلم التقرير في وقت مبكر يسمح له بدراسته والرد عليه، فضلا عن تناوله على نطاق واسع في وسائل الإعلام قبل نشره رسميا. وتعليقا على جوهر ما جاء بالتقرير، قال إن بعثة فريق الخبراء الموفدة إلى بوركينافاسو "جرى إفسادها بشكل واضح"، وإنما أعطيت انطباعا خاطئا بأن سلطات بوركينافاسو تعتمد عدم التعاون معها. ومضى يقول بأنه من الصعب اعتبار العمل الذي أداه الفريق دقيقا، خاصة وأن خلاصة التقرير تستند إلى مزاعم المنشقين عن اتحاد يونيتا، الذين "لا بد لرأيهم، الذي تؤثر فيه مشاعر الحقد، وربما روح الانتقام، أن يكون منحازا وغير نزيه". وأشار إلى أن التقرير يبني على تلميحات بدلا من الحقائق المؤكدة، وأضاف أن معظم الوقائع تفتقر إلى التواريخ، ويعيبها عدم الاتساق وعدم

(٢٥) S/PV.4113 (Resumption 1)، الصفحات ٢ إلى ٤.

(٢٦) المرجع نفسه، الصفحات ٤ إلى ٧.

(٢٣) S/PV.4113، الصفحات ١١ إلى ١٤.

(٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

باستيراد الماس أو إعادة تصديره، ورفض كل الاتهامات الأخرى المتعلقة بوجود اتصالات بين اتحاد يونيتا وأوغندا. وأضاف أنه في الوقت الذي كانت فيه أوغندا تتعاون مع حركة تحرير الكونغو برئاسة جان-بيير بمبا، لم يكن من سياسة أوغندا أن تملّي على شركائها الجهات التي ينبغي عليهم التعامل معها. ولذلك، فإن حكومة أوغندا لا يمكن أن تكون مسؤولة عن الأسلحة التي توجد بحوزة قوات المتمردين<sup>(٢٧)</sup>.

وأخيراً، أعرب رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) عن رفضه لأي تلميح إلى أن كندا كانت منحازة بعض الشيء في إدارتها للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن، أو أن أي كندي شارك في تسريب أي وثائق إلى الصحافة تتعلق بتقرير الفريق. وأشار إلى أن الفريق استخدم معايير أعلى من المعايير المطبقة في المحاكم في معظم البلدان، لدى النظر في قضية رشوة على سبيل المثال؛ ففي مواجهة أدلة لا يرقى إليها الشك على حدوث تواطؤ على مستوى رفيع، لم يكن أمام الفريق من خيار سوى أن يسجلها في التقرير. وأكد أن الفريق أخذ في اعتباره التواريخ المحددة التي بدأ فيها سريان جزاءات بعينها، وهو ما انعكس بدقة في النتائج التي خلص إليها الفريق، وفي استنتاجاته وتوصياته. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى أنه تم التشاور مسبقاً مع البلدان والحكومات التي اهتمت تحديداً بانتهاك الجزاءات<sup>(٢٨)</sup>.

المقرر المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (الجلسة ٤١٢٦): القرار ١٢٩٤ (٢٠٠٠)

في الجلسة ٤١٢٦ المعقودة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله التقرير المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ المقدم من الأمين العام عن مكتب الأمم

الفريق أن يقدم دليلاً ملموساً على تلك "المزاعم التي ليس لها أي أساس"<sup>(٢٧)</sup>.

وأعرب ممثل بلغاريا عن إحباط حكومته من انتهاك الإجراء المستقر الذي يقضي بمطالبة البلدان المعنية أن تكون على بينة من التقرير أولاً قبل تعميمه على وسائل الإعلام. وبرز أن التقرير لا يحتوي، ولا كان من الممكن أن يتضمن، دليلاً ملموساً واحداً يورط بلغاريا في أي انتهاك لقرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣) أو أي من المعايير أو الأعراف المعترف بها دولياً لنظم الرقابة على الأسلحة. وأشار إلى بعض الاتهامات المتعلقة بصفقات أسلحة، وأوضح الحقائق المحيطة بها، ورفض الاتهامات<sup>(٢٨)</sup>.

وأعرب ممثل بلجيكا عن أسفه لإغفال بعض المعلومات الهامة من التقرير، فضلاً عن إيراد بعض المصادر غير المستندة إلى أساس. وأشار إلى ما بذلته حكومته من جهود لمراقبة تجارة الماس، غير أن التقرير لم يتضمنها، رغم إبلاغ الفريق بها في الوقت المناسب. ونفى الاتهام القائل بعمل عدد كبير من تجار الماس في أنتويرب فيما يسمى السوق "الرمادي"، وقال إن التقرير لم يوضح بصورة كافية الموضوع المعقد الخاص بتحديد منشأ الماس، بل استهان به<sup>(٢٩)</sup>.

ورحب ممثل أوغندا بالتقرير، غير أنه أعرب عن أسفه لأنه بالرغم من المناقشات المستفيضة التي أجراها فريق الخبراء مع المسؤولين الاوغنديين في الشهر السابق، ورغم كل المعلومات التي جرى تبادلها وتقديمها، فقد تجاهل التقرير كل ذلك. وأكد أن أوغندا لم تمد اتحاد يونيتا بالأسلحة مطلقاً، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كما لم تقم

(٢٧) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٢٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

(٢٩) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

(٣٠) المرجع نفسه، الصفحات ١٤ إلى ١٧.

(٣١) المرجع نفسه، الصفحات ١٧ إلى ١٩.



مكتب الأمم المتحدة في أنغولا لمدة ستة أشهر حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠؛

يطلب إلى الأمين العام مواصلة الجهود التي يبذلها من أجل تنفيذ مهام مكتب الأمم المتحدة في أنغولا على النحو المبين في قرار مجلس الأمن ١٢٦٨ (١٩٩٩)؛

يطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن التطورات في أنغولا، بما في ذلك توصياته بشأن تدابير إضافية يمكن أن ينظر فيها المجلس بغية تعزيز عملية السلام في أنغولا.

المقرر المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (الجلسة ٤١٢٩): القرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠)

في الجلسة ٤١٢٩ المعقودة في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أدرج المجلس مرة أخرى في جدول أعماله الرسالة المؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)<sup>(٣٤)</sup>. وأدلى ببيانات رئيس اللجنة وأعضاء المجلس، بما فيهم ممثل البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي<sup>(٣٥)</sup>، وكذلك ممثلي إسبانيا وأنغولا والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا وبوركينا فاسو، وتوغو وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وزمبابوي وغابون وموزامبيق ونيوزيلندا.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس (كندا) انتباه المجلس إلى الرسائل الواردة من ممثلي أوغندا والبرتغال وبلجيكا وبوركينا فاسو وتوغو ورواندا وغابون، وكذلك إلى مذكرة شفوية من بلغاريا<sup>(٣٦)</sup>. وفي تلك المراسلات، تناولت تلك

(٣٤) S/2000/203، الذي يحيل التقرير النهائي لفريق الخبراء.

(٣٥) انضم إلى البيان كل من أسبانيا، وإستونيا، وأيسلندا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولافتيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، وهنغاريا، وهولندا.

(٣٦) S/2000/225 (غابون)، و S/2000/228 (بلجيكا)، و S/2000/230 (البرتغال)، و S/2000/240 و S/2000/249 و S/2000/267 و S/2000/315 (بلغاريا)، و S/2000/252 (أوغندا)، و S/2000/256 و S/2000/326 (توغو)، و S/2000/283 (رواندا).

المتحدة في أنغولا<sup>(٣٢)</sup>. وأفاد الأمين العام، في تقريره، أنه بعد صدور تقرير فريق الخبراء عن انتهاكات الجزاءات، أعلن عدد من الحكومات والمؤسسات أنهم سيتخذون التدابير اللازمة امتثالاً للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن، في حين رفض اتحاد يونيتا من ناحيته الادعاءات الواردة في التقرير عن الجزاءات على أساس أنها تستند إلى بيانات أدلى بها منشقون. كما أوضح التطورات الأخيرة في الوضع العسكري، وفي حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية. وأكد أنه في حين ظل عمل الحكومة فعالاً في زيادة تقليص القدرة الحربية التقليدية لاتحاد يونيتا، فقد تدهورت الحالة الإنسانية والأمنية والاجتماعية-الاقتصادية. وظلت الحرب تزداد بالامتداد إلى البلدان المجاورة، مما ظل يشكل مصدر قلق كبير. وكانت الحكومة قد أعلنت أيضاً خططاً لإعادة إرساء دعائم الاستقرار السياسي والعسكري، فضلاً عن تكثيف جهودها لإرساء الاستقرار النقدي، وتعزيز النمو الاقتصادي وتنفيذ برامج لتقديم المساعدة الإنسانية والخدمات الاجتماعية للسكان المدنيين. وشجع المجتمع الدولي على دعم الحكومة فيما تبذله من جهود لتوفير الخدمات الأساسية في المناطق الخاضعة سابقاً لاحتلال اتحاد يونيتا.

وفي الجلسة نفسها، التي دُعي ممثل أنغولا للمشاركة فيها، وجه الرئيس (كندا) انتباه المجلس إلى مشروع قرار<sup>(٣٣)</sup>؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٩٤ (٢٠٠٠)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يؤيد المقرر الوارد في الفقرة ٥١ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (S/2000/304) بتمديد ولاية

(٣٢) S/2000/304 و Corr.1 المقدم عملاً بالفقرة ٧ من القرار ١٢٦٨ (١٩٩٩).

(٣٣) S/2000/307.

ورحب ممثل فرنسا بأنه بعد مرور شهر بالكاد على صدور تقرير فريق الخبراء، سيعتمد المجلس مشروع قرار يحمل في طياته أكثر من ثلاثة أرباع التوصيات الواردة فيه. وقال إن تلك التوصيات موجهة أولاً وقبل كل شيء للدول الأعضاء، وإن كانت موجهة أيضاً إلى المنظمات الدولية والإقليمية، والمشاريع الاقتصادية، والمنظمات المهنية، والخبراء. وبرز النهج البناء المتجسد في مشروع القرار، وشدد على أنه لا يبدو أن فرض جزاءات جديدة على البلدان التي يزعم أنها انتهكت الجزاءات القديمة سيوفر حلاً حقيقياً، وأن النمو المتزايد في عدد نظم الجزاءات القائمة سيحدث مشاكل إدارية في نفس اللحظة التي أصبح لدينا فيها فعلاً ما يكفي من المشاكل في إنفاذ نظم الحظر التسعة الموجودة بالفعل<sup>(٣٩)</sup>.

وأوضح ممثل هولندا أن مشروع القرار سينشئ آلية للرصد يمكن أن تكون أداة فعالة طالما يُسمح لها بأن تعمل على جمع المعلومات وتحليلها وتقديمها بصورة مستقلة<sup>(٤٠)</sup>.

وقال ممثل الأرجنتين في ملاحظاته إن تقديم التقرير قد ترك بالفعل أثراً في حشد الدول التي ورد ذكرها فيه، وفي زيادة الوعي في المجتمع الدولي<sup>(٤١)</sup>.

ورأى ممثل ماليزيا أن مشروع القرار هام للغاية، ولا سيما فيما يتعلق بالالتجار بالأسلحة والماس. غير أنه قال إن وفده كان يجهد تضمين مشروع القرار عبارات تتعلق باستكشاف طرق مشروعة لمصادرة الماس الخام قيد البحث فضلاً عن أي أصول إضافية تستخدم في نقل تلك السلع، وكذلك الإعراب عن الدعم لجميع الدول لكي تجعل التعامل في الماس الخام جريمة جنائية. وأضاف أنه، وإن كان يؤيد

البلدان بالتعليق، ضمن جملة أمور، تقرير فريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار ١٢٣٣٧ (١٩٩٩)؛ أو أعربت عن القلق إزاء بعض المعلومات التي وردت فيه؛ أو طلبت التحقق بصورة مفصلة من بعض الوقائع التي تضمنها؛ أو قدمت توضيحات لنقاط تتعلق بكل منها؛ أو أبلغت المجلس بأنشطة متابعة قامت بها حكوماتها استجابة للتقرير.

وأوضح رئيس اللجنة في بيانه أن مشروع القرار لا يسمى أحداً بالاسم ولا يتخذ إجراءات ضد متتهكي الجزاءات المزعومين، وأنه لا يرى أية دولة، بل أنه يتيح بدلاً من ذلك، فرصة للرد على الادعاءات، وتنسيق الإجراءات مع إرادة المجتمع الدولي كما عبر عنها بصورة واضحة. وعلاوة على ذلك، قال إن مشروع القرار المعروض على المجلس يعبر بوضوح عن استعداد المجلس لاعتماد تدابير عند الاقتضاء<sup>(٣٧)</sup>.

ورحب معظم المتكلمين بالتقرير، وشددوا على أهمية مشروع القرار، وأكدوا أن مسؤولية استمرار النزاع تقع على عاتق قيادة اتحاد يونيتا. وأضافوا أن مشروع القرار سيسهم في تحسين فعالية الرقابة على الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا بإنشاء آلية لرصد الجزاءات، فضلاً عن إغلاق القنوات التي تستخدمها قيادة ذلك التنظيم للاحتفاظ بقدرتها على مواصلة الحرب.

وأكد ممثل المملكة المتحدة أن مشروع القرار الجديد سيقضي مستوى جديداً من التعاون بين الدول الأعضاء، وبين الحكومات والقطاع الخاص؛ فضلاً عن الخبرة التقنية والإرادة السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى أن ذلك سيضع عبئاً خاصاً على الدول المجاورة لأنغولا<sup>(٣٨)</sup>.

(٣٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(٤٠) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٤١) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(٣٧) S/PV.4129، الصفحة ٣.

(٣٨) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

وقال ممثل أنغولا إنه يصعب عليه فهم السبب الذي اتخذت الأمم المتحدة من أجله مؤخرا قرارا بإجراء تحقيق في مدى تلك الانتهاكات وهوية المخالفين الرئيسيين للجزاءات، وذلك بالرغم من وجود دليل قاطع يفيد بأن الجزاءات تنتهك حاليا. وفيما يتعلق بالتقرير، رأى أن نتائجه وتوصياته قوبلت بدعم كبير للغاية من جانب المجتمع الدولي، الأمر الذي يُدّد أية شكوك في موضوعيته وشفافيته. وأخيرا، أكد على أن الإجراء الذي سيتخذه المجلس لا بد أن يتضمن حظر استخدام أراضي أي دولة لتنفيذ أنشطة سياسية أو حملات دعائية، ومحكمة جميع الأفراد أو الشركات التي تتعارض ممارساتها مع قرارات مجلس الأمن بشأن أنغولا<sup>(٤٦)</sup>.

وكرر ممثل بوركينافاسو التأكيد على شجب حكومته ورفضها للاستنتاجات التي خلص إليها التقرير، بذكره اسم بوركينافاسو ورئيسها. غير أنه قدم معلومات بشأن التدابير التي اتخذتها حكومته من أجل متابعة تنفيذ الجزاءات<sup>(٤٧)</sup>.

وأشار ممثل بلجيكا إلى التدابير العديدة التي اتخذتها حكومته لكفالة تطبيق الجزاءات، ولاسيما في مجال تجارة الماس، وهي التدابير التي أعرب عن أسفه لعدم ذكرها في التقرير<sup>(٤٨)</sup>.

وكرر ممثل بلغاريا الإعراب عن شكوك جادة من جانب حكومته ووفود أخرى حيال وسائل عمل الفريق ومصادقية مصادره، فضلا عن موضوعيته وقدرته على توثيق ما توصل إليه بأدلة ملموسة. وقال إن حكومته نظرت بجدية في تقرير الفريق، على الرغم من كل ذلك. كما أشار إلى الدروس المستخلصة من تقرير الفريق، التي ينبغي أن تؤخذ في

مشروع القرار، فإنه يود أن يؤكد من جديد أنه ينبغي دراسة أي خطوات أو تدابير أخرى تتخذ بعناية فائقة لمعالجة مخالفات الجزاءات وينبغي تقييمها بصدق مدى جدية أي انتهاك مزعوم، وأنه لا بد ألا يعمل المجلس إلا حينما يتوفر لديه دليل قاطع بشأن تلك الانتهاكات<sup>(٤٩)</sup>.

وأكدت ممثلة جامايكا أن من ساعدوا اتحاد يونيتا وآزروه في انتهاك الجزاءات مذنبون بنفس القدر، مع اتحاد يونيتا، في التسبب في المأساة الإنسانية في أنغولا<sup>(٥٠)</sup>.

وأكد ممثل أوكرانيا أنه يمكن التمييز بين مجموعة البلدان التي تتحمل مسؤولية خاصة عن مجالات محددة، وأن من الأهمية بمكان أن يحاول المجلس أن يتقدم بتوصيات متميزة إلى تلك الدول<sup>(٥١)</sup>.

ولاحظ ممثل كندا أن عمل الفريق قد ابرز مدى تعقد فرض الجزاءات المحددة الهدف وإنفاذها، وأن نجاح تلك التدابير يمكن أن يصلح نموذجا للعمل المركز ضد الأطراف الراغبة في القتال في حالات الصراع الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى أن جهود الفريق أبرزت حقيقة اقتصادات الحرب الجديدة وما يترتب عليها من آثار، حيث أنه "في عدد متزايد من حالات الصراع تنفق الخطط الاقتصادية مع الأهداف السياسية والعسكرية في إدامة العنف وجعل الشعب ضحية"؛ كما أبرزت الأهمية الكبيرة والمتعاضمة للدور الذي تقوم به العناصر من غير الدول في الصراع؛ فضلا عن إبراز حقيقة أن قرارات المجلس تعبر عن إرادة المجتمع الدولي، وإن كان تنفيذها يعتمد على العمل الذي يقوم به الأعضاء فرادى<sup>(٥٢)</sup>.

(٤٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

(٤٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(٤٤) (S/PV.4129 (Resumption 1)، الصفحة ٤.

(٤٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(٤٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

(٤٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

(٤٨) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

لاتحاد يونيتا ورواندا وأوغندا، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وحرية تحرير الكونغو، كدافع لما اعتبرناه جميعا حربا أهلية لا معنى لها". وأضاف أنه طالما ظلت رواندا تواصل احتلالها لأرض كونغولية، فإن اتحاد يونيتا سيكون له شريان يمدّه بالحياة، لأن تلك الأرض توفر قناة لتجارته بالأسلحة والماس<sup>(٥٢)</sup>.

وكرر ممثل رواندا ما أبداه من تعليقات على التقرير، وادعى أن المزاعم الواردة فيه خاطئة. وأشار إلى ما أحرته حكومته من تحقيقات، وأوضح أن وفده لا يجد مشكلة في إنشاء فريق جديد من الخبراء، وإن كان يفضل أن يرى فريقا أكثر استقلالا وأكثر تمثيلا ولا غبار عليه من الناحية المهنية<sup>(٥٣)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار<sup>(٥٤)</sup>؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

**يطلب** إلى الأمين العام أن ينشئ آلية للرصد تشكل من خمسة خبراء، لفترة مدتها ستة أشهر تبدأ من التاريخ الفعلي لبدء تشغيلها، لجمع معلومات إضافية ذات صلة والتحقيق في أي معلومات مفيدة ذات صلة تتعلق بادعاءات بوقوع انتهاكات للتدابير الواردة في القرارات ٨٦٤ (١٩٩٣)، و ١١٢٧ (١٩٩٧)، و ١١٧٣ (١٩٩٨)؛

**يتعهد كذلك** بأن ينظر، بحلول ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، في تنفيذ تدابير إضافية على اتحاد يونيتا بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة؛

**يشجع** جميع الدول على توجيه العناية الواجبة للحيلولة دون تحويل الأسلحة أو إعادة شحنها باتجاه مستعملين هائمين غير حاصلين على إذن، أو إلى وجهات غير مآذون بها، حيث يحتمل أن ينتج عن ذلك انتهاك للتدابير الواردة في القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)؛

الاعتبار في أنشطة آلية الرصد الجديدة، وهي: أن يجمع عملها بين الشفافية والسرية، وألا تستعمل سوى المعلومات الجديرة والمحققة من مصادر موثوق بها؛ وأن تضطلع بولايتها بالتعاون مع الحكومات المعنية وبالتشاور معها عن كتب؛ وأن تحترم الإجراءات الراسخة احتراما صارما كي لا يسمح بأي "تسرب" غير مسؤول وفي غير حينه للمعلومات إلى وسائط الإعلام<sup>(٤٩)</sup>.

وأعرب ممثل غابون عن أسفه لأن فريق الخبراء، الذي قال إنه لم يستطع إبراز أية أدلة على اتهامات لغابون، لم يرد حتى على رسالتها، بل أنه لم يتجشم عناء زيارة غابون<sup>(٥٠)</sup>.

وندد ممثل توغو بتسريب التقرير لوسائط الإعلام أولا، وأعرب عن أسفه "للطريقة المستهترّة وغير المهنية إطلاقا التي اتبعها الخبراء، فضلا عن أسفنا لعدم الاتساق في الاتهامات التي وجهت لتوغو". وأشار إلى أن وفده يأمل في أن تؤخذ في الاعتبار الملاحظات والتعليقات التي أبدت خلال دراسة تقرير فريق الخبراء، ولاسيما تلك المتعلقة بالأساليب التي اتبعها الفريق. كما أكد على الخطوات التي اتخذتها حكومته لمتابعة ورصد تنفيذ الجزاءات المفروضة ضد اتحاد يونيتا<sup>(٥١)</sup>.

وأكد ممثل زمبابوي على أن التقرير حدد بصورة صائبة أن الجشع وليس الضيم هو الأساس المنطقي لحرب يونيتا المعلنة على حكومة وشعب أنغولا؛ "وعلاوة على ذلك، ففي عملية إثبات الطابع التكافلي لعلاقات اتحاد يونيتا مع رواندا وأوغندا ووكلاهما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يحدد التقرير أيضا متابعة الأهداف الاقتصادية

(٥٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٤ و ٢٥.

(٥٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٧.

(٥٤) S/2000/323.

(٤٩) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤ و ١٥.

(٥٠) المرجع نفسه، الصفحات ١٩ إلى ٢١.

(٥١) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٣ و ٢٤.

العسكري، قال إن فعالية القوات الحكومية ظلت مستمرة، ونجحت في الحد بصورة متزايدة من قدرة يونيتا الحربية التقليدية، كما تحسن احترام الشرطة لحقوق الإنسان، حتى وإن تركت أعمال القتال أثرا سلبيا على القانون والنظام في كل أنحاء البلد. وبالنسبة لموضوع حقوق الإنسان، ابرز الأمين العام أنه على الرغم من أن حالة حقوق الإنسان بصورة عامة كانت ما تزال خطيرة، فقد كانت هناك إشارة إلى أن الحكومة مستعدة للاعتراف بوجود إساءات ولاتخاذ إجراءات منظمة لتصحيح الحالة بدعم من المجتمع الدولي وأعضاء المجتمع المدني الأنغولي. وبالمثل، ظلت الحالة الإنسانية متردية، وبخاصة فيما يتصل بتوزيع الأغذية وحالة المشردين، مع قيام برنامج الأغذية العالمي بمبادرات هامة في ذلك الصدد. وبنفس الشكل، تضررت الحالة الاجتماعية-الاقتصادية من جراء الصراع، ولذلك، يبذل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، ضمن جهات أخرى، جهودا لمساعدة الحكومة في وضع إستراتيجية للحد من الفقر والقيام بمبادرة لمعالجة عدم الاستقرار على صعيد اقتصاد الكلي.

وأدى بيانات أعضاء المجلس، ومن بينهم الولايات المتحدة باسم اللجنة الثلاثية للدول المراقبة لعملية السلام في أنغولا (الاتحاد الروسي، والبرتغال، والولايات المتحدة)<sup>(٥٦)</sup>؛ وفرنسا باسم الاتحاد الأوروبي<sup>(٥٧)</sup>؛ وكذلك ممثلو أنغولا، والبرازيل، وليسوتو، وموزامبيق، والنرويج، واليابان<sup>(٥٨)</sup>.

(٥٦) انضم ممثلا الاتحاد الروسي وأوكرانيا إلى بيان اللجنة الثلاثية للدول المراقبة لعملية السلام في أنغولا.

(٥٧) انضم ممثلا المملكة المتحدة وهولندا إلى بيان الاتحاد الأوروبي؛ وكذلك انضمت إليه إستونيا، وأيسلندا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، وهنغاريا.

(٥٨) كانت أنغولا ممثلة بوزيها للشؤون الاجتماعية.

يشجع على عقد مؤتمر للخبراء لوضع نظام للحد من تزويد المناطق الواقعة تحت سيطرة اتحاد يونيتا بالنفط والمنتجات النفطية بطرق غير مشروعة؛

يطلب إلى حكومة أنغولا أعمال ضوابط داخلية وإجراءات تفتيش إضافية فيما يتعلق بتوزيع النفط والمنتجات النفطية، بهدف زيادة فعالية التدابير الواردة في القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)؛

يطلب من الدول التي أصدرت جوازات سفر لمسؤولي يونيتا وأفراد أسرهم الراشدين الذين ستمتهم اللجنة عملا بالقرار ١١٢٧ (١٩٩٧) إلغاء جوازات السفر تلك طبقا للفقرة ٤ (ب) من ذلك القرار، وإبلاغ اللجنة عن حالة جهودها المبذولة في هذا الصدد؛

يحث كذلك جميع الدول، بما فيها الدول القريبة جغرافيا من أنغولا، على اتخاذ خطوات فورية لإنفاذ أو تعزيز أو سن التشريعات التي تجعل انتهاك رعاياها أو الأفراد الآخرين العاملين في إقليمها للتدابير التي فرضها مجلس الأمن على اتحاد يونيتا جناية بموجب القانون المحلي.

#### المداولات التي أجريت في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠ (الجلسة ٤١٧٨)

في الجلسة ٤١٧٨ المعقودة في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله التقرير المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠ المقدم من الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في أنغولا<sup>(٥٥)</sup>. وأفاد الأمين العام، في تقريره، أنه فيما يتعلق بالتطورات السياسية، ظلت حالة عدم وجود حوار تنشئ وضعاً سياسياً وعسكرياً غير مستقرين، على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز سلطتها في كل أنحاء البلد. فقد واصل اتحاد يونيتا أنشطة حرب العصابات التي يقوم بها، بينما تدفق اللاجئون إلى البلدان المجاورة. وبالإضافة إلى ذلك، تسبب الصراع في زيادة التوترات بين أنغولا وزامبيا. واستمرت الجهود المبذولة للتشجيع على الحوار من أجل السلام، أساساً من جانب الأحزاب السياسية المعارضة الأنغولية، ورئيس الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والكنيسة الأنغولية. وفيما يتعلق بالوضع

(٥٥) S/2000/678 المقدم عملاً بالفقرة ٣ من القرار ١٢٩٤ (٢٠٠٠).

الطريق إلى الأمام، بل أن الحل السلمي في إطار بروتوكول لوساكا هو وحده الذي يمكن أن يسهم في استعادة السلام والأمن بصورة دائمة في أنغولا؛ وأن التنفيذ المتسق للجزاءات المفروضة ضد اتحاد يونيتا وتعزيز فعاليتها هما عنصر هام في الجهود الدولية المبذولة لإنهاء الصراع في أنغولا. وأكد عدد من المتكلمين على أن مسؤولية انهيار بروتوكول لوساكا تقع في المقام الأول على عاتق زعيم اتحاد يونيتا، جوناس سافيمي.

وقال ممثل أنغولا إنه بفضل التدابير التي اتخذتها الحكومة أصبحت أنغولا تتمتع بمناخ الهدوء النسبي في القسم الأكبر من أقاليمها. غير أنه أشار إلى ضرورة وضع نهاية قاطعة للحرب، حيث ما زالت هناك جيوب صغيرة لمقاومة اتحاد يونيتا للقيام بأنشطة إرهابية. وأكد أن الحل الدائم لمشكلة أنغولا لا يزال يكمن في التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا. وأشار إلى ما تبذله حكومته من جهود، إلى جانب العديد من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، لمعالجة المسائل المتعلقة بالفقر، والمشردين، وإمكانية الوصول، والأمن، فضلا عن المساعدة الإنسانية والخدمات<sup>(٦٠)</sup>.

وأكد ممثل الولايات المتحدة أن من الضروري إقامة حوار بين جميع قطاعات المجتمع الأنغولي في إطار مبادئ بروتوكول لوساكا، وأنه لا يجوز النظر في مشاركة السيد سافيمي في هذا الحوار إلا متى اتخذ تدابير لا رجعة فيها للتنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا<sup>(٦١)</sup>.

المقرر المؤرخ ٢٣ يناير/كانون الثاني ٢٠٠١  
(الجلسة ٤٢٦٣): القرار ١٣٣٦ (٢٠٠١)

في الجلسة ٤٢٦٣ المعقودة في ٢٣ يناير/كانون الثاني ٢٠٠١، أدرج المجلس في جدول أعماله مذكرة من رئيس

(٦٠) المرجع نفسه، الصفحات ٦ إلى ٩.

(٦١) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة من وكيل الأمين العام والمستشار الخاص المعني بأفريقيا.

وأشار وكيل الأمين العام والمستشار الخاص المعني بأفريقيا، في بيانه، إلى الشواغل الرئيسية في أنغولا، والتي تتمثل أساسا في حالة اللاجئين والمشردين ومشكلة الألغام الأرضية. وبالنسبة للجانب الاقتصادي، أكد أنه رغم ما بذلته الحكومة من جهود مشكورة لتحسين إدارتها وأدائها، فإن تلك الجهود تتبدد من جراء استمرار القتال. وأخيرا، وفيما يتعلق بالتحول إلى الديمقراطية، أشار إلى ما أعلنته الحكومة من اعتزامها إجراء انتخابات عامة. وقال إنه لجعل أنغولا بلدا مزدهرا من جديد، لا بد من المساعدة في وضع حد للحرب، وهو ما يستلزم اقتناع الجميع بأن القوة العسكرية في حد ذاتها ليست كافية لجلب السلام الدائم في أنغولا. وأخيرا، قال إنه يجب على الأمين العام، والأمانة العامة، وعلى المجتمع الدولي بأسره أن يضاعفوا جهودهم، أولا لتشديد الجزاءات المفروضة ضد اتحاد يونيتا؛ وثانيا لإكمال ما تبذله حكومة أنغولا من جهود للاستجابة بشكل أوفى لاحتياجات نسبة كبيرة من الأنغوليين؛ وثالثا لدعم المجتمع المدني والحكومة وكل من يعملون على تشجيع التسوية السلمية للصراع في أنغولا<sup>(٥٩)</sup>.

واتفق معظم المتكلمين على أن المسؤولية الأولى عن الحالة الإنسانية تقع على عاتق اتحاد يونيتا، وأشاروا إلى الجهود التي تبذلها الحكومة لسط سلطتها على سائر الإقليم. ولاحظوا أن هناك دلائل على أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للضغط على اتحاد يونيتا قد بدأت تحقق الأثر المنشود. غير أنهم أعربوا عن القلق إزاء الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية في أنغولا، التي تهدد بالامتداد إلى البلدان المجاورة. وشددوا على أن القوة العسكرية ليست هي

(٥٩) S/PV.4178، الصفحات ٢ إلى ٦.

رئيس المجلس التي يحيل بها تقرير آلية الرصد<sup>(٦٤)</sup>. وأدلى ببيانات معظم أعضاء المجلس، بما في ذلك البرتغال باسم اللجنة الثلاثية للدول المراقبة لعملية السلام في أنغولا، والسويد باسم الاتحاد الأوروبي<sup>(٦٥)</sup>، وكذلك ممثلو الأرجنتين، وأنغولا، والبرازيل، والبرتغال، وبلغاريا، وبوركينا فاسو، وتوغو، ورواندا، ورومانيا، وزمبابوي، وسوازيلند، والسويد، وكندا، وموزامبيق، وناميبيا. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة من رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣).

وقال رئيس اللجنة في إحاطته إن الآلية لم تستخدم في تحقيقاتها سوى أدق معايير الأدلة، فضلا عن إتاحة حق الرد لجميع الذين وجهت إليهم تهم فيما يتعلق بانتهاكات الجزاءات. وأوضح أن الآلية ركزت جهودها على أربعة مجالات رئيسية، وهي: الأسلحة والمعدات العسكرية؛ وتمثيل اتحاد يونيتا ونقل وإقامة كبار مسؤوليه وأعضاء أسرهم في الخارج؛ ودور وسائل النقل في انتهاك الجزاءات؛ والاتجار بالماس والأرصدة المالية. وبناء على ذلك، تقدمت آلية الرصد بسلسلة من التوصيات. وقال الرئيس إن جانبا هاما من جوانب عمل الآلية يتمثل في الأدلة الواضحة على تورط نفس الأشخاص وكذلك نفس المنظمات والشركات في صراعات على الأقل - وربما أكثر - من الصراعات الرئيسية التي تستعر في أفريقيا. كما أشار إلى أن نظام الجزاءات هو نظام ناجح رغم ما قد يعتره من مشاكل، غير أنه أعرب

مجلس الأمن<sup>(٦٦)</sup>. وأرفق رئيس المجلس بمذكرته رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، يحيل بها التقرير النهائي المرفق لآلية رصد الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا المنشأة عملا بالقرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠).

وفي ذلك التقرير، أبلغت الآلية المجلس بالمسائل المتصلة بتصدير واستيراد المعدات العسكرية والأسلحة؛ والنفط والمنتجات النفطية؛ وتمثيل اتحاد يونيتا وسفر مسؤوليه إلى الخارج؛ ودور النقل في انتهاك الجزاءات؛ والاتجار في الماس؛ والأصول المالية. كما عرضت آخر المستجدات بشأن الإجراءات التي اتخذها عدد من البلدان لتحسين إنفاذ الجزاءات، وكذلك المجالات التي لم تشهد تحسنا.

وفي تلك الجلسة، وجه الرئيس (سنغافورة) انتباه المجلس إلى مشروع قرار<sup>(٦٧)</sup>؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٣٣٦ (٢٠٠١)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يقرر تمديد ولاية آلية الرصد كما وردت في القرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠) لفترة ثلاثة أشهر؛

يطلب إلى الأمين العام أن يقوم، فور اعتماد هذا القرار، وبالتشاور مع اللجنة، بإعادة تعيين ما لا يزيد على خمسة من الخبراء الذين عينهم عملا بالقرار ١٢٩٥ (٢٠٠٠) للعمل في آلية الرصد، ويطلب كذلك إلى الأمين العام أن يتخذ الترتيبات المالية اللازمة لدعم عمل آلية الرصد.

**المداولات التي أجريت في ٢٢ شباط/فبراير**

**٢٠٠١ (الجلسة ٤٢٨٣)**

في الجلسة ٤٢٨٣ المعقودة في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠١، أدرج المجلس مرة أخرى في جدول أعماله مذكرة

(٦٤) S/2001/1225 و Corr.1 و 2.

(٦٥) انضم ممثلا الاتحاد الروسي والولايات المتحدة إلى بيان اللجنة الثلاثية للدول المراقبة لعملية السلام في أنغولا. وانضم ممثلو أيرلندا وفرنسا ورومانيا والمملكة المتحدة وهولندا إلى بيان الاتحاد الأوروبي؛ وكذلك انضمت إليه إستونيا، وأيسلندا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، ولبنانيا، وليختنشتاين، ومالطة، وهنغاريا. ولم يدل ممثل أيرلندا ببيان.

(٦٦) S/2001/1225 و Corr.1 و 2.

(٦٧) S/2001/69.

ومحتفظة بقوتها السياسية، فينبغي أن يكون استخدامها محدودا، ويجب أن تقتصر على الحالات التي يوجد فيها تهديد للسلم، أو حرق للسلم، أو عمل من أعمال العدوان. وفي نهاية بيانه، طرح مقترحين: إطلاق خطة لإنشاء آلية دائمة لرصد الجزاءات والاتجار غير المشروع بالمواد الخام القيمة التي تستخدم في الصراعات؛ ومطالبة الدول بأن تجري تحريات وتتخذ، إذا لزم الأمر، التدابير الإدارية والقضائية المناسبة لمكافحة أنشطة "تجار الحروب"<sup>(٦٧)</sup>.

وقال ممثل كولومبيا في تعليقه إن اقتراح آلية الرصد المتعلقة بإمكانية فرض جزاءات على حكومات تحرق الجزاءات ينطوي على خطر انتشار هذه التدابير، التي تطبق بانتقائية وتؤدي إلى تسييس نظام الجزاءات. وفيما يتعلق بالمعرفة الفنية المطلوبة لتحسين مراقبة الجزاءات ضد اتحاد يونيتا، وعلى الأخص الحاجة إلى إجراء تحقيق حول أصول اتحاد يونيتا المالية، فقد أعرب عن القلق من أن دراسة من هذا النوع قد تؤدي بالمجلس إلى الاعتماد التدريجي على هيئات خارجية في رصد نظام الجزاءات؛ وقد تقلل من مسؤولية الدول عن إجراء تحقيقاتها المالية وفرض الجزاءات العقابية أو الإدارية<sup>(٦٨)</sup>.

ورأى ممثل مالي أنه لا ينبغي فرض جزاءات ثانوية على الدول التي تنتهك التدابير المتخذة ضد اتحاد يونيتا إلا بعد استنفاد جميع السبل والوسائل الأخرى المتاحة للمجلس<sup>(٦٩)</sup>. وفي نفس موضوع الجزاءات الثانوية، رأى ممثل النرويج أنه ينبغي توخي الحذر في فرضها، حيث لا يمكن فرضها إلا عملا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

(٦٧) المرجع نفسه، الصفحات ٦ إلى ٨.

(٦٨) المرجع نفسه، الصفحات ١٢ إلى ١٤.

(٦٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

عن القلق من أن الأمم المتحدة كانت تفتقر، في ذلك الوقت، إلى القدرة الدائمة اللازمة لتابعة نتائج تقرير فريق الخبراء وتقرير آلية الرصد<sup>(٦٦)</sup>.

ورحب معظم المتكلمين بالتقرير، واثنوا بصفة خاصة على منهجيته واحترامه لحق الرد ومحاولته إعطاء وصف شامل للمشكلات المتصلة بشبكات الجريمة المنظمة في كل تعقيدها. كما أكدوا على ضرورة استمرار الجزاءات، وعلى ضرورة تحسين تنفيذ نظام الجزاءات. وبرز بعضهم حقيقة أن الأطراف الفاعلة التي تنتهك الجزاءات في أنغولا وفي سيراليون على التوالي هي نفس الأطراف إلى حد كبير، وهو ما يوضح أنه لا ينبغي النظر إلى الحالتين بمعزل عن بعضهما البعض. كما رحبوا بالتوصيات، ولاسيما التوصية بإنشاء نظام لإصدار الشهادات بالماس في أنغولا، وبمفهوم إنشاء نظام عالمي لإصدار الشهادات للماس الخام؛ وإنشاء نظام مستمر لرصد الجزاءات؛ وتحديث قائمة كبار مسؤولي اتحاد يونيتا وأعضاء أسرهم البالغين، الذين يتعين على الدول منع دخولهم إلى أراضيها؛ وقيام البلدان المصدرة للأسلحة بوضع قيود فعالة على صادراتها إلى مناطق الصراع؛ واستحداث معايير وطنية لفرض جزاءات على شركات تأجير الطائرات والطيارين المرتبطين بالنقل غير القانوني للأسلحة.

وأكد ممثل فرنسا، وأيده في ذلك ممثل كولومبيا، أن فرض جزاءات ثانوية على البلدان التي يُعتقد أنها انتهكت الجزاءات هو رد فعل خاطئ لمشكلة حقيقية، مشددا على أن الأهم من فرض العقوبات هو مساعدة الدول والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة الأخرى المعنية في تنفيذ التدابير التي يتخذها مجلس الأمن وفي ضمان امتثالها لهذه التدابير. وأضاف أنه لكي تبقى الجزاءات ذات أهمية ومصداقية

(٦٦) S/PV.4283، الصفحات ٢ إلى ٥.



يُرى أنها تنتهك الجزاءات أن تقدم إلى المجلس تقارير دورية عن الخطوات التي تتخذها للامتثال للجزاءات<sup>(٧٣)</sup>.

وشدد ممثل بوركينا فاسو على تعاون بلده الكامل مع فريق الخبراء، وعلى التدابير الملموسة التي اتخذتها حكومته. غير أنه أكد أن الإشارة إلى وجود بعض مسؤولي اتحاد يونيتا في بوركينا فاسو، تظل "ضرباً من الافتراض". وأشار بعد ذلك إلى تدابير أخرى اتخذتها حكومته للامتثال للجزاءات المفروضة ضد اتحاد يونيتا، وقال إنه بدلا من مواصلة توجيه الاتهام لبعض الدول الأعضاء، ينبغي لمجلس الأمن أن ينظم على وجه أفضل رصد الاتجار في الماس والأسلحة والمواد ذات الصلة. ومن ثم، فقد أشار إلى أنه، وإن كان لا يعترض على تمديد ولاية آلية الرصد من حيث المبدأ، فإنه يرى عدم جدوى القيام بتحريرات أخرى طالما لا تُنشأ آلية دولية دائمة يمكنها أن تكفل استمرار الرصد من أجل متابعة الجزاءات<sup>(٧٤)</sup>.

وشدد ممثل توغو على الإجراءات التي اتخذتها حكومته، وتشكك في بعض جوانب التقرير المتصلة بتوغو، وبخاصة في النقاط المتعلقة بتمثيل اتحاد يونيتا في الخارج والاتجار في الماس. وأكد أن الأمم المتحدة تستطيع تحقيق التنفيذ الفعال للجزاءات التي فرضها المجلس من خلال الحوار المضموني والتماس التعاون المستمر مع جميع الدول الأعضاء<sup>(٧٥)</sup>.

وتناول ممثل رواندا بالتعليق ما ورد في التقرير من إشارات إلى رواندا، فأكد أنه كانت هناك واقعة واحدة ملموسة ويمكن التحقق منها، أما الفقرات الأخرى فهي مجرد تخمينات جزئية أو كلية. وأضاف بعض الانتقادات المحددة،

وعلى أساس أن عدم الامتثال لنظام الجزاءات يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين<sup>(٧٠)</sup>.

ورحب ممثل موزامبيق بصفة خاصة بالتوصية التي أصدرتها الآلية بأن ينظر مجلس الأمن في تطبيق الجزاءات على الحكومات التي تنتهك الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا<sup>(٧١)</sup>. وجاء في تعليق ممثلي موريشيوس والأرجنتين أن مجلس الأمن يجب أن يتجاوز نظام "الإشهار والفضح" لفرض جزاءات مناسبة أو تدابير محددة أخرى على من ثبت إدانته بالتواطؤ في حرق الجزاءات<sup>(٧٢)</sup>.

وسلط ممثل كندا الضوء على احترافية العمل الذي أنجزته آلية الرصد، "على الرغم مما تبديه بيروقراطية الأمم المتحدة في عجزها الظاهر من عدم اكتراث يبعث على الإحباط إزاء عملهم في كثير من الأحيان"، وأكد أن النتائج التي خلصت إليها آلية الرصد تتفق تماما مع تقرير فريق الخبراء المعني بأنغولا. وذكر بأن الهدف من رصد تنفيذ الجزاءات ليس فرض العقاب، بل كفالة تطبيق الجزاءات، وتغيير السلوك المتبع، وسد الفجوات القائمة؛ وأشار إلى أن ما يثير القلق بوجه خاص هو أن إحدى الدول الأعضاء قد جاء ذكرها من جانب هيئتي الرصد المتعلقتين بأنغولا، وأيضا من جانب فريق الخبراء المعني بسيراليون. وأشار في ذلك السياق إلى أن فرض جزاءات ثانوية تستهدف منتهكي الجزاءات هو خيار مناسب تماما يتعين النظر فيه، حتى وإن كانت هناك خيارات أخرى، مثل الطلب إلى الدول التي

(٧٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

(٧١) المرجع نفسه، الصفحة ٤٧.

(٧٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣ (موريشيوس)؛ والصفحة ٣٨ (الأرجنتين).

(٧٣) المرجع نفسه، الصفحات ٢٩ إلى ٣١.

(٧٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٧ و٢٨.

(٧٥) المرجع نفسه، الصفحات ٣٩ إلى ٤١.

وفي إضافة التقرير النهائي، أبلغت آلية الرصد أعضاء المجلس بأن الحالة على امتداد حدود أنغولا مع ناميبيا وزامبيا ظلت تتسم بطابع عسكري وبعدم الاستقرار؛ ولذلك، فقد توصلت تلك البلدان إلى اتفاق ثلاثي يرمي إلى منع حركة الأشخاص والبضائع غير القانونية والتجارة غير المشروعة بالماس والعاج والأسلحة. وقد أفادت حكومة أنغولا أن الاستجابة لقانون العفو الصادر في عام ٢٠٠٠ كان إيجابيا بصفة عامة؛ إذ قيل إن كثيرا من مقاتلي اتحاد يونيتا قد قبلوا ذلك العرض. غير أن آلية الرصد أشارت إلى أن لدى اتحاد يونيتا على الأرجح كميات هائلة من الأسلحة مخبأة في باطن الأرض في كل أنحاء أنغولا، بما يكفي لتابعة حرب العصابات لمدة طويلة، وهو ما يشير إلى ضرورة تعزيز تنفيذ الجزاءات. وعرض التقرير بعد ذلك أخطر المستجدات بالنسبة للمسائل الرئيسية الخاصة بالشركات الوسيطة في مجال الأسلحة؛ وتمثيل اتحاد يونيتا وسفر وإقامة مسؤوليه الكبار؛ وتجارة الماس؛ والمسائل الأخرى المتصلة بالجزاءات. وفيما يتعلق بمسألة الشركات الوسيطة في مجال الأسلحة، انتهت آلية الرصد إلى أن أسلوب العمل الذي تتبعه تلك الشركات قد أضاف عنصرا تضليليا يهدف إلى زيادة صعوبة الكشف عن العلاقة المباشرة بالموردين اتحاد يونيتا. ولذلك، فقد رأت أنه قد أصبح من الملح تشديد الأنظمة التي تحكم أنشطة وعمليات الشركات الوسيطة في تجارة الأسلحة، فضلا عن إنشاء سجل دولي للشركات المشبوهة المتورطة في انتهاك الجزاءات. وفيما يتعلق بموضوع تجارة الماس، أشارت آلية الرصد إلى أن الماس الأنغولي غير المشروع يصل إلى أسواق الماس بصرف النظر عن نظام شهادة المنشأ، مما يزيد من صعوبة تعقب أنشطة التهريب التي يقوم بها اتحاد يونيتا، وإن كان قد تم اتخاذ بعض التدابير. وأشار إلى أن بلدان كثيرة لم تقم بسن قوانين وطنية تمكن من تنفيذ قرار مجلس الأمن ١١٧٣ (١٩٩٨)، في حين ادعت بلدان أخرى أن القوانين

مثل الإشارة إلى استخدام أراضي أنغولا لسحب القوات، وهو ما قال إنه تم بإذن من السلطات الأنغولية. وأوضح أنه، رغم ذلك، يقبل ويؤيد ويدعم ما جاء في التقرير من استنتاجات وتوصيات، وأكد مجددا التزام رواندا بتنفيذ الجزاءات. وقال بصفة خاصة إن حكومته قد اتخذت قرارا بالأ تعاون مع أي أحد يُعتقد أو يتبين أنه من أصدقاء اتحاد يونيتا<sup>(٧٦)</sup>.

وقال ممثل أنغولا في ملاحظاته إن تلك الجزاءات أثبتت أنها أداة أساسية في إقناع أعضاء تلك المنظمة بالتخلي عن طريق الحرب، في حين تواصل حكومته السير على طريق الإصلاح السياسي والاقتصادي. كما أعرب عن قلقه إزاء تورط شبكات الجريمة المنظمة التي تعمل في دعم مباشر للمتمردين في أنغولا، مؤكدا ضرورة تعزيز آلية مراقبة الجزاءات، والنظر في فرض إجراءات ضد البلدان التي تستمر في تسهيل الأنشطة الدعائية لصالح اتحاد يونيتا. وأكد تحديدا على ضرورة أن ينظر المجلس في اتخاذ تدابير ثانوية ضد البلدان أو الكيانات التي تواصل انتهاك الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا. ثم أشار إلى البيان الذي ألقاه ممثل رواندا، وأنكر حدوث أي اتصال بين حكومتيهما وقت مرور قوات رواندا عبر أراضي أنغولا<sup>(٧٧)</sup>.

المقرر المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١ (الجلسة ٤٣١١): القرار ١٣٤٨ (٢٠٠١)

في الجلسة ٤٣١١ المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١، أدرج المجلس في جدول أعماله مذكرة من رئيس مجلس الأمن يحيل بها إضافة للتقرير النهائي لآلية رصد الجزاءات المفروضة ضد اتحاد يونيتا<sup>(٧٨)</sup>.

(٧٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٥٢ و ٥٣.

(٧٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٦ و ٥٣.

(٧٨) S/2001/363؛ وقُدِّمت الإضافة عملا بالقرار ١٣٣٦ (٢٠٠١).

يطلب إلى آلية الرصد أن تقدم تقارير دورية إلى اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، وأن تقدم تقريراً تكميلياً بحلول ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١؛

يطلب إلى الأمين العام أن يقوم، فور اعتماد هذا القرار، وبالتشاور مع اللجنة، بتعيين ما لا يزيد على خمسة من الخبراء للعمل في آلية الرصد، ويطلب كذلك إلى الأمين العام أن يتخذ الترتيبات المالية اللازمة لدعم عمل آلية الرصد؛

يطلب إلى رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) أن يقدم التقرير التكميلي إلى المجلس بحلول ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

### المقرر المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (الجلسة ٤٣٧٧): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٣٧٧ المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١<sup>(٨١)</sup>، أدلى الرئيس (فرنسا) ببيان بالنيابة عن المجلس<sup>(٨٢)</sup>، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس: يقرر أنه لا يزال يشعر بالقلق نظراً لاستمرار الصراع في أنغولا؛

يدين بأشد العبارات الاعتداءات الإرهابية من جانب قوات اتحاد يونيتا على السكان المدنيين بأنغولا؛ يصمم على إبقاء هذه الجزاءات إلى حين اقتناعه بأن الشروط الواردة في قراراته ذات الصلة تم الوفاء بها؛

يكرر دعوته إلى جميع الدول بأن تنفذ بحزم نظام الجزاءات ضد اتحاد يونيتا، ويحثها على القيام، حيثما اقتضى الأمر، بتعزيز تشريعاتها الداخلية المتصلة بتطبيق تدابير الجزاءات المفروضة من قبل المجلس؛

يساند مجلس الأمن ما تنتوي حكومة أنغولا أن تقوم به من إجراء انتخابات، باعتبار ذلك جزءاً من عملية تحقيق اللامركزية الجارية في أنغولا وفقاً للمبادئ والمعايير الديمقراطية المقبولة عالمياً؛ يشدد على أنه ينبغي تهيئة الأحوال اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة؛

الوطنية القائمة تكفي لتحقيق ذلك الغرض. غير أن آلية الرصد رأت أن ذلك لا يمثل واقع الحال، ولو أن المشكلة قد تكون كامنة بدرجة أكبر في التحايل على الضوابط المحلية أكثر مما هي كامنة في القوانين نفسها. وعلاوة على ذلك، ففي الحالات التي عمدت فيها الحكومات إلى سن قوانين وتعزيز ضوابط الاتجار بالماس، لا يزال الماس غير المشروع يصل إلى الأسواق، نظراً لنقاط الضعف الواضحة والأساسية في نظم مراقبة تجارة الماس. ورغم تلك الصعوبات، قالت آلية الرصد إن فرض الجزاءات أدى إلى جعل الاتجار بماس اتحاد يونيتا يتم في الخفاء بدرجة أكبر، وجعل اتحاد يونيتا يبحث عن طرق جديدة لتجارة الماس، كما أدى إلى إصلاح الهياكل الرسمية الأنغولية لتجارة الماس بما أدى إلى إتباع نهج جديد بالنسبة لحل المشكلة على أرض الواقع، وهو ما ينبغي أن يُعتبر خياراً قابلاً للتطبيق في بلدان أفريقية أخرى يستخرج فيها الماس. وأخيراً، قالت آلية الرصد إن الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة قد وفرت الزخم اللازم لفرض ضوابط على الماس - نظام "شهادة المنشأ" - في جميع أنحاء العالم.

وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل أيرلندا ببيان، قرأ فيه تعديلات على نص مشروع القرار المعروض على المجلس<sup>(٧٩)</sup>.

ووجه الرئيس (المملكة المتحدة) انتباه المجلس إلى مشروع القرار<sup>(٨٠)</sup>؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٣٤٨ (٢٠٠١)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يقرر تمديد ولاية آلية الرصد لفترة ستة أشهر أخرى تنتهي في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١؛

(٨١) في الجلسة ٤٣٧٦ المعقودة كجلسة خاصة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أجرى المجلس مناقشة بناءً بشأن البند المعنون "الحالة في أنغولا"، بمشاركة وزير داخلية أنغولا.

(٨٢) S/PRST/2001/24

(٧٩) S/PV.4311، الصفحة ٢.

(٨٠) S/2001/379؛ نص رئاسي اقترحه أيرلندا.

الموجهة والاتجار غير المشروع بالسلع الثمينة أثناء الصراعات المسلحة.

وفي الجلسة، وجه الرئيس (أيرلندا) انتباه المجلس إلى مشروع قرار<sup>(٨٤)</sup>؛ وطرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٣٧٤ (٢٠٠١)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يقرر تمديد ولاية آلية الرصد لفترة ستة أشهر أخرى، تنتهي في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢؛

يطلب إلى آلية الرصد أن تقدم تقارير دورية للجنة المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، وأن تعد تقريرا إضافيا بحلول ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢؛

يطلب إلى الأمين العام أن يعين أربعة خبراء للعمل في آلية الرصد، وأن يتخذ الترتيبات المالية اللازمة لدعم أعمال آلية الرصد؛

يطلب إلى رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣) أن يقدم التقرير الإضافي إلى المجلس بحلول ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

### المداوات التي أجريت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (الجلسة ٤٤١٨)

في الجلسة ٤٤١٨ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أدلى ببيانات معظم أعضاء المجلس، ومن بينهم الاتحاد الروسي باسم اللجنة الثلاثية للدول المراقبة لعملية السلام في أنغولا، والسويد باسم الاتحاد الأوروبي<sup>(٨٥)</sup>، وكذلك ممثلو أنغولا، والبرازيل، وبلجيكا، والرأس الأخضر، وزمبابوي، وكندا، وملاوي، وناميبيا. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة من وكيل الأمين العام والمستشار الخاص المعني بأفريقيا.

(٨٤) S/2001/985.

(٨٥) انضم إلى البيان كل من: إستونيا، وأيسلندا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا. ولم يدل ممثل الولايات المتحدة ببيان. وكانت أنغولا ممثلة بوزير خارجيتها.

يعرب عن بالغ القلق إزاء مخنة الشعب الأنغولي، والمشردين داخليا بوجه خاص، ويدعو كافة الأطراف المعنية مرة أخرى إلى تيسير وصول المساعدة الغوثية الطارئة.

### المقرر المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (الجلسة ٤٣٩٣): القرار ١٣٧٤ (٢٠٠١)

في الجلسة ٤٣٩٣ المعقودة في ١٩ تشرين الأول/

أكتوبر ٢٠٠١، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)<sup>(٨٦)</sup>، تحيل التقرير التكميلي الذي أعدته آلية الرصد عن الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا، الذي أشارت فيه آلية الرصد، ضمن جملة أمور، إلى الإجراءات العسكرية التي اتخذها اتحاد يونيتا، قائلة إن تلك المنظمة قد زادت من هجماتها الإرهابية على المدنيين الأبرياء، حتى وإن كان تسليم الأسلحة والذخائر قد تناقص بشدة. ورغم ذلك الانحياز، ظلت الإمدادات تصل إلى اتحاد يونيتا عبر الحدود من جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما كانت هناك مزاعم متكررة بأن ذلك البلد ما زال بلد العبور الرئيسي لماس اتحاد يونيتا. وفيما يتعلق بمسألة ماس اتحاد يونيتا، أكدت آلية الرصد أن انتهاك القرار ١١٧٣ (١٩٩٨) ظل مستمرا. وأعربت عن القلق من أنه، حتى ذلك التاريخ، لم يتم مصادرة طرد واحد من الأحجار الكريمة الأنغولية غير المشروعة في أي مكان في العالم، حتى رغم أن المسؤولية الرئيسية عن مصادرة الماس الذي يتم استخراجها من المناجم تحديا للخطر تقع على عاتق الدول. واقترحت آلية الرصد تدابير عامة لتحسين فعالية الجزاءات، مثل إنشاء قدرة دائمة لمجلس الأمن تتولى ضمان الرصد المستمر لنظم الجزاءات

(٨٣) S/2001/966؛ قدم التقرير وفقا للفقرة ٦ من القرار ١٣٤٨ (٢٠٠١).

وابلغ ممثل أنغولا أعضاء المجلس بالجهود الأخيرة التي بذلتها حكومته لاستعادة السلام والاستقرار إلى أنغولا، من خلال جملة أمور من بينها الحوار مع المجتمع المدني والكنائس، فضلا عن اتخاذ تدابير قوية لترع سلاح قوات اتحاد يونيتا وبسط سلطة الدولة على كافة أرجاء الإقليم الوطني. كما أشار إلى فاعلية الجزاءات، وإن أعرب عن أسفه من أن بعض الدول الأعضاء لا تمتثل للقرارات المتعلقة بالجزاءات امتثالا كاملا، مشددا على أن قرارات مجلس الأمن لها السيادة على أي التزام آخر قد تخضع له الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بموجب أي معاهدة أو اتفاق دولي<sup>(٨٧)</sup>.

واقترح ممثل أيرلندا أن تظل الحكومة الأنغولية منفتحة لإمكانية أن يغير اتحاد يونيتا مساره، رغم أنه رأى أن اتخاذ مسار جديد هو واجب ومسؤولية اتحاد يونيتا وحده<sup>(٨٨)</sup>. إلا أن ممثل أوكرانيا شدد على أن استئناف الحوار مع اتحاد يونيتا ينبغي ألا يعني إعادة التفاوض على بروتوكول لوساكا<sup>(٨٩)</sup>.

وأكدت ممثلة سنغافورة أن من الواجب النظر في كيفية الجمع بين ضغط الجزاءات ونُهج أخرى لتحقيق المصالحة الوطنية والسلام في أنغولا. وقالت إنها تعتبر أن أهم مصالحة يجب أن تتم هي المصالحة بين الطرفين الرئيسيين، اللذين لم يدخلتا حتى الآن في حوار مباشر<sup>(٩٠)</sup>.

وقالت ممثلة ملاوي إنها تشاطر مشاعر خيبة الأمل المتزايدة إزاء ما يبدو من عدم ملاءمة أية تدابير اتخذها مجلس الأمن حتى ذلك الوقت لكبح جماح اتحاد يونيتا. وقالت إن هجمات يونيتا ضد السكان المدنيين العزل هي أيضا دلالة

وفي الإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام والمستشار الخاص المعني بأفريقيا، اطلع المجلس على آخر المستجدات في الحالة، مشيرا إلى أن أنشطة حرب العصابات التي يقوم بها اتحاد يونيتا والهجمات المضادة التي تشنها القوات الحكومية ما زالت تزيد من تفاقم الحالة الإنسانية المروعة أصلا في أنغولا. وفيما يتعلق بوضع عملية السلام، قال إن حكومة أنغولا واصلت التأكيد من جديد على التزامها بالسلام في إطار بروتوكول لوساكا، في حين طلب اتحاد يونيتا من الكنيسة أن تواصل سعيها من أجل إقرار السلام وتحقيق المصالحة الوطنية، بينما أكد اتحاد يونيتا من جديد على تفسيره لبروتوكول لوساكا، حتى وإن أكد أن الكثير من المقترحات المحددة المستخلصة من رسائل اتحاد يونيتا تبدو خارج إطار ذلك البروتوكول. كما وجه الانتباه إلى الحالة في منطقة الحدود بين أنغولا وزامبيا، التي ظلت تتسم بعدم الاستقرار<sup>(٨٦)</sup>.

واعتبر معظم الممثلين أن المسؤولية الأولية عن عدم تنفيذ بروتوكول لوساكا واستمرار القتال في أنغولا تقع على عاتق اتحاد يونيتا وجوناس سافيمي؛ وأكدوا مجددا أن بروتوكول لوساكا يمثل الأساس الوحيد القادر على التوصل إلى تسوية سياسية سلمية دائمة للصراع؛ ورأوا أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع. وبالمثل، أعرب معظم الممثلين عن تأييدهم لما اتخذته حكومة أنغولا من إجراءات بشأن الانتخابات، وإصدار قانون للعفو، وإنشاء صندوق للسلام، والجهود التي يبذلها المجتمع المدني والكنائس للتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية وتسهيل المصالحة الوطنية. كما قالوا إنه لا بد من مواصلة نظام الجزاءات، وبذل الجهود لتحسين فعاليته، كما إنه ينبغي أن ينظر المجلس على وجه السرعة في التوصيات الواردة في تقرير آلية الرصد.

(٨٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ إلى ٦.

(٨٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

(٨٩) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

(٩٠) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣.

(٨٦) S/PV.4418، الصفحتان ٢ إلى ٤.

### المقرر المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (الجلسة ٤٤١٩): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٤١٩ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أدلى الرئيس (جامايكا) ببيان بالنيابة عن المجلس<sup>(٩٥)</sup>، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:  
لا يزال يشعر بقلق شديد إزاء الصراع الجاري في أنغولا؛

يعتبر السيد جوناس سافيمي والفصيل المسلح للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) مسؤولين أساسا عن عدم تنفيذ بروتوكول لوساكا؛

يؤكد من جديد أن بروتوكول لوساكا لا يزال الأساس السليم الوحيد لتحقيق تسوية سياسية للصراع في أنغولا؛ ويجدد مناشدته الدول الأعضاء الامتثال الكامل لتنفيذ نظام الجزاءات المفروض على اتحاد يونيتا؛

يؤيد حكومة أنغولا في الجهود التي تبذلها لتنفيذ بروتوكول لوساكا، بما في ذلك من خلال صندوق السلام والمصالحة الوطنية؛  
يؤيد اعتراف الحكومة إجراء انتخابات حرة ونزيهة عندما تتوفر الظروف الملائمة.

### المداوات التي أجريت في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (الجلسة ٤٤٤٤)

في الجلسة ٤٤٤٤ المعقودة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا، أعقبها بيانات أدلى بها كل أعضاء المجلس.

وفي الإحاطة، ابلغ وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا المجلس بالزيارة التي قام بها إلى أنغولا والتقى خلالها بأطراف عديدة شملت الحكومة والأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية من أجل استكشاف سبل الإسراع بوتيرة عملية السلام في أنغولا في إطار بروتوكول لوساكا، فضلا عن تحسين الحالة الإنسانية.

(٩٥) S/PRST/2001/36

على أن نظام الجزاءات القائم ضد اتحاد يونيتا هو نظام لا جدوى منه. وأضافت أنه ما زالت هناك حاجة إلى نقلة عاجلة في اتجاه اعتبار الفظائع التي ارتكبتها يونيتا أعمالا إجرامية، في سياق النظام القانوني الدولي القائم والمتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية<sup>(٩١)</sup>. وبالمثل، رأى ممثل موريشيوس أنه قد آن الأوان بالفعل لأن يعلن المجلس السيد سافيمي مجرم حرب. كما قال إنه لا يؤيد الرأي القائل إن القرار ١١٢٧ (١٩٩٧) يخالف بعض المعاهدات الإقليمية، وناشد البلدان المعنية اتخاذ الخطوات الضرورية لكفالة تنفيذه الفعلي<sup>(٩٢)</sup>.

وأعرب ممثلا ناميبيا وزمبابوي عن تأييدهما للمزيد من التشديد للجزاءات، لاسيما من خلال تدابير في مجال الاتصالات، حيث أن اتحاد يونيتا يستخدم التكنولوجيا الإلكترونية لشن حملته الدعائية<sup>(٩٣)</sup>. وقال ممثل كندا إن مما يشجع بلده أن عدد الدول الأعضاء التي تقدم للآلية المساعدة التي تحتاجها يزداد باستمرار. كما شجع، بصفة خاصة، الدول التي توجد فيها حسابات مصرفية ومساكن وأعمال تجارية للسلطات العليا لاتحاد يونيتا على التعاون مع الآلية وتجميد تلك الأصول<sup>(٩٤)</sup>.

(٩١) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٥ و٢٦.

(٩٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٥ و١٦.

(٩٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٩ (ناميبيا)؛ والصفحة ٣٧ (زمبابوي).

(٩٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٤ و٣٥.

وكذلك عن ازدياد مشاركة المجتمع المدني في عملية السلام والجهود التي تبذلها الحكومة فيما يتصل بتقديم المساعدات الإنسانية للسكان. غير أنه فيما يتعلق بهذه المسألة الأخيرة، قال معظم الممثلين إن الحالة الإنسانية العامة لا تزال تدعو للقلق. كما قال المتكلمون في تعليقهم إن عملية السلام لا يمكن أن تحقق تقدماً ما لم يكن هناك حوار حقيقي بين الطرفين، في إطار بروتوكول لوساكا وقرارات الأمم المتحدة.

ورأى ممثل الولايات المتحدة أن اتحاد يونيتا يفتقر إلى الإرادة السياسية اللازمة للبدء في حوار سياسي جاد. وقال إنه إلى أن تتوافر تلك الإرادة، فإن على المجلس أن يركز على الخطوات التي يمكن للأمم المتحدة أن تتخذها لتحسين حياة الشعب الأنغولي<sup>(٩٧)</sup>.

#### المداولات التي أجريت في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٤٧٢)

في الجلسة ٤٤٧٢ المعقودة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٢، أدلى اثنان من أعضاء المجلس ببيانات، كما أدلى ببيانات آخرين ممثل أنغولا، وممثل البرتغال باسم اللجنة الثلاثية للدول المراقبة لعملية السلام في أنغولا. واستمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ<sup>(٩٨)</sup>.

وقدم وكيل الأمين العام في إحاطته للمجلس عرضاً للحالة الإنسانية في أنغولا، التي قال إن جذورها ترجع إلى الحرب، وإلها تظل من بين أسوأ بلدان العالم فيما يتصل بالأطفال والمشردين. وعلاوة على ذلك، واصل اتحاد يونيتا أنشطته التي ترزعزع استقرار أجزاء كبيرة من الريف، وتعطل

(٩٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١٩ و ٢٠.

(٩٨) لم يدل ممثلو الاتحاد الروسي والصين والولايات المتحدة ببيانات. وكانت أنغولا ممثلة بوزير خارجيتها.

وأكد أنه يجري إحراز بعض التقدم على كافة الجبهات؛ وشدد مجدداً على أنه تأكيداً للعناصر الرئيسية لسياسة الأمم المتحدة لا يمكن أن يوجد حل عسكري لذلك الصراع. وأكد أن الجزاءات أداة هامة للضغط على اتحاد يونيتا للعودة إلى العملية السياسية. كما كرر التأكيد على أن دعم المجتمع المدني يشكل جانباً مهماً من جوانب عملية السلام، وأنه يجب تشجيع الحكومة على تنفيذ برامج الإصلاحات السياسية والاقتصادية. وتناول في تعليقه بصورة خاصة التقدم المحرز في اتجاه إجراء الانتخابات وفي الحالة الإنسانية. وفيما يتعلق بعملية السلام، ابلغ المجلس بأنه يوجد تقارب في الرأي فيما بين الأشخاص الذين التمس مشورتهم على أن الأمم المتحدة ينبغي أن تؤدي دوراً أكثر فعالية في عملية السلام. كما أشار إلى اعتقاد الحكومة أن القدرة العسكرية لاتحاد يونيتا قد دمرت تماماً تقريباً، وإن كان لا يزال قادراً على شن هجمات إرهابية. وفي الوقت ذاته، أكد برلمانيو اتحاد يونيتا من جديد التزام المنظمة بتحقيق السلام عن طريق الحوار، وفي إطار بروتوكول لوساكا، الذي يرون أنه ينبغي تنفيذه بعد التعديلات اللازمة المبينة في خطة السلام ذات النقاط الـ ١٢، والتي أحالها اتحاد يونيتا إلى الأمم المتحدة. وأكدوا أيضاً أن القرار النهائي ما زال يرجع إلى قيادة اتحاد يونيتا برئاسة السيد سافيمي. وأخيراً، وفيما يتعلق بموضوع جمع الأسلحة وتدميرها، ابلغ وكيل الأمين العام المجلس بأن الحكومة أشارت إلى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتولى المسؤولية في هذه المهمة، غير أن ذلك سينطوي على تعديل الولاية والقدرة الحاليين لمكتب الأمم المتحدة في أنغولا<sup>(٩٦)</sup>.

وأعرب معظم الممثلين عن رضاهم عن تعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة وحكومة أنغولا، وعن دعوة الأمم المتحدة لأن تلعب دوراً أوسع في عملية السلام،

(٩٦) S/PV.4444، الصفحات ٢ إلى ٦.

وشركاؤها، مع بيان التدابير التي اتخذتها الحكومة لتحسين نوعية المساعدة الإنسانية وكمياتها في أنحاء البلد<sup>(١٠٠)</sup>.

وأكد ممثل النرويج أنه أصبح من الضروري أن تعمل الحكومة على إعداد آلية يُتفق عليها لرصد تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية التي حددتها الحكومة<sup>(١٠١)</sup>.

وأشار ممثل كولومبيا إلى أن الأدوات المتاحة لمجلس الأمن حتى يستجيب للأزمة الإنسانية في أنغولا (في الأجلين المتوسط والبعيد) تشمل تركيز الانتباه على هذه الحالة على وجه الاستعجال؛ ومواصلة دعم مبادرات الأمين العام ووكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا الرامية إلى تيسير التوصل إلى حل للصراع المسلح؛ والاستمرار في دعم نظام الجزاءات الدولي المفروض على اتحاد يونيتا حتى يتم كبح قدرته القتالية والقضاء عليها<sup>(١٠٢)</sup>.

وقال ممثل البرتغال إنه يمكن لحكومة أنغولا أن تفعل المزيد لمساعدة مواطنيها النازحين، وشجعها على اتخاذ موقف أكثر نشاطاً إزاء توفير المساعدة المباشرة وعلى التعاون بشكل كامل في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتخفيف من معاناة من لا يتلقون المساعدة اللازمة<sup>(١٠٣)</sup>.

#### المقرر المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٤٩٩): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٤٩٩ المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، أدلى الرئيس (النرويج) ببيان بالنيابة عن المجلس<sup>(١٠٤)</sup>، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

(١٠٠) المرجع نفسه، الصفحات ٥ إلى ٩.

(١٠١) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

(١٠٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤ و ١٥.

(١٠٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣.

(١٠٤) S/PRST/2002/7.

سير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية العادية. وأوضح أن التغطية الإنسانية كانت محدودة نتيجة لعدة عوامل، منها انعدام الأمن، وانتشار الألغام، وضعف الهياكل الأساسية والافتقار إلى القدرات والتمويل. غير أنه أشار إلى أن حكومة أنغولا قد اتخذت عدة خطوات إيجابية خلال الأعوام الأخيرة لزيادة مشاركتها في توفير المساعدة الإنسانية؛ كما أنها بلد رائد في إدماج المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي؛ فضلا عن التعاون المتزايد بين حكومة أنغولا ومجتمع المعونة الإنسانية. وأخيرا، أكد أن الحل الحقيقي للأزمة الإنسانية في أنغولا إنما يتمثل في نهاية الحرب<sup>(٩٩)</sup>.

وأعرب معظم الممثلين عن القلق إزاء الحالة الإنسانية في أنغولا، خاصة وأن الحالة قد ازدادت تفاقما خلال عام ٢٠٠١. وأكدوا أن المسؤولية عن ذلك تقع على عاتق اتحاد يونيتا، وأن الوضع يستلزم اهتماما مركزا من جانب المجتمع الدولي وحكومة أنغولا على حد سواء. غير أنهم أقرروا بأهمية الجهود التي تبذلها الحكومة.

وسلم ممثل أنغولا بخطورة الحالة الإنسانية في البلد، وعرض النقاط التي ترى الحكومة ضرورتها لتحقيق السلام، ألا وهي قيام قوات اتحاد يونيتا بوقف القتال من جانب واحد ودون أية شروط، ونزع سلاحهم بالكامل؛ وحل المشاكل الداخلية لاتحاد يونيتا من جانب الاتحاد نفسه؛ والتنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا؛ وإجراء انتخابات عامة. ومع ملاحظة عدم استجابة اتحاد يونيتا للدعوات التي وجهتها الحكومة لحل التراع عن طريق الحوار، أكد أنه لم يكن أمام حكومته من خيار سوى تنفيذ خطتها للسلام، التي تنص على اتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية. وانتقل إلى الحالة الإنسانية، فوجه اهتمام المجلس إلى العوائق الرئيسية التي تواجهها الحكومة الأنغولية

(٩٩) S/PV.4472، الصفحات ٢ إلى ٥.



يطلب إلى آلية الرصد أن تقدم إلى اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، وفي غضون ٣٠ يوماً من اعتماد هذا القرار، خطة عمل تفصيلية بشأن عملها في المستقبل، تتعلق بصفة خاصة بالتدابير المالية والتدابير المتعلقة بالاتجار في الماس والأسلحة المتخذة ضد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اليونيتا)، وإن كانت لا تقتصر على تلك التدابير؛

يطلب إلى آلية الرصد أن تقدم تقارير دورية إلى اللجنة، وأن تقدم إليها تقريراً إضافياً بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢؛

يطلب إلى الأمين العام أن يقوم، إثر اعتماد هذا القرار وبالتشاور مع اللجنة، بتعيين أربعة خبراء للعمل في آلية الرصد، ويطلب كذلك إلى الأمين العام أن يتخذ الترتيبات المالية اللازمة لدعم أعمال آلية الرصد؛

يطلب إلى رئيس اللجنة أن يقدم التقرير الإضافي إلى المجلس بحلول ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢؛  
يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

### المداولات التي أجريت في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٥١٧)

في الجلسة ٤٥١٧ المعقودة في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وإلى بيان من ممثل أنغولا.

وأشار وكيل الأمين العام، في إحاطته، إلى اللقاءات التي أجراها في لواندا مع عدة جهات، من بينها أعضاء في حكومة أنغولا، من بينهم رئيس الجمهورية، فضلاً عن قادة الأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني. وابلغ أعضاء المجلس بتوقيع مذكرة التفاهم في لواندا، التي أوقفت بشكل رسمي عمليات القتال في أنغولا؛ وحددت تفصيلاً مسؤوليات القوات الأنغولية المسلحة ومسؤوليات اتحاد يونيتا عن مراعاة وقف إطلاق النار، وإيواء الجنود التابعين لاتحاد يونيتا وعائلاتهم وعن تجميع الأسلحة وتدميرها. وبالإضافة إلى ذلك، منحت المذكرة عفواً عاماً شاملاً عن كل الجرائم المرتكبة خلال الصراع. وقال إن الأمم المتحدة تعهدت بدعم عملية السلام بأكملها، وإن كان قد أوضح أنه، في التوقيع

يبحث اتحاد يونيتا على إدراك الطابع التاريخي لهذه الفرصة لإنهاء الصراع بكرامة، وعلى الاستجابة بصورة إيجابية واضحة لعرض السلام المقدم من الحكومة، والتنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا، بما في ذلك نيز استخدام السلاح والتجريد من السلاح بصورة كاملة، والعودة إلى الحياة السياسية، سعياً لتحقيق مثلها كمساهم مهم في عملية المصالحة الوطنية من أجل أن تنعم أنغولا بالديمقراطية الكاملة؛

يعترف بالمبادرات الإيجابية التي اتخذتها حكومة أنغولا في هذه العملية؛

يقر أيضاً بالدور الحيوي الذي ستضطلع به يونيتا وقد أصبحت مسالمة، ويؤكد على أهمية دور الأطراف السياسية الأخرى والمجتمع المدني؛

يدعو حكومة أنغولا إلى أن تكفل زيادة شفافية عملية السلام ومصداقيتها؛

يشدد على الدور النشط الذي يُتوقع أن تضطلع به الأمم المتحدة في تنفيذ بروتوكول لوساكا؛

يعلن عن دعمه لتنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا، واستعداده للعمل مع جميع الأطراف لتحقيق هذا المسعى، ويؤكد على أهمية استئناف اللجنة المشتركة حالما تصبح يونيتا مستعدة لتعيين أعضائها؛

يؤكد على أن مشروعية عملية السلام تعتمد على إسناد دور حقيقي للأحزاب السياسية والمجتمع المدني وعلى مشاركتها التامة دون تدخل.

### المقرر المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٥١٤): القرار ١٤٠٤ (٢٠٠٢)

في الجلسة ٤٥١٤ المعقودة في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وجه الرئيس (الاتحاد الروسي) انتباه المجلس إلى مشروع قرار<sup>(١٠٥)</sup>؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٤٠٤ (٢٠٠٢)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يقرر تمديد ولاية آلية الرصد لمدة ستة أشهر أخرى، تنتهي في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢؛

الأمم المتحدة في أنغولا يتعين تعديلها بغية تمكينه من دعم عملية السلام. وفيما يتعلق بمسألة الجزاءات، أعلن أن هناك توافقا واضحا في الآراء داخل البلد على أنه، بالرغم من أن تعليق حظر السفر على مسؤولي اتحاد يونيتا سيكون أمرا سليما، فإن من السابق لأوانه في ذلك الوقت الحديث عن رفع الجزاءات الأخرى. وقد قبلت حكومة أنغولا من حيث المبدأ رفع حظر السفر المفروض على مسؤولي يونيتا، ولكنها أعربت عن رأي مفاده أنه مطلوب توخي الحذر الشديد في تنفيذ ذلك وأن من الأفضل، في هذا الصدد، إتباع نهج التعامل مع كل حالة على حدة<sup>(١٠٦)</sup>.

وابلغ ممثل أنغولا أعضاء المجلس بأنه لم تكن هناك انتهاكات لوقف إطلاق النار في ذلك الوقت. وعرض تفاصيل المراحل المختلفة لتنفيذ مذكرة التفاهم، التي تتألف من إيواء مقاتلي اتحاد يونيتا ونزع سلاحهم وإدماجهم وتسريحهم، والاهتمام بأفراد أسرهم. وفي المرحلة الثانية، تعود اللجنة المشتركة إلى العمل للإشراف على تنفيذ بروتوكول لوساكا، وتنفيذ عملية المصالحة الوطنية، وإجراء الانتخابات الوطنية<sup>(١٠٧)</sup>.

### المقرر المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٥٣٦): القرار ١٤١٢ (٢٠٠٢)

في الجلسة ٤٥٣٦ المعقودة في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، وجه الرئيس (سنغافورة) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية، يحيلون بها بيانا مشتركا أعدته البلدان المراقبة لعملية السلام الأنغولية<sup>(١٠٨)</sup>. وأشادت اللجنة الثلاثية لمراقبة

على مذكرة التفاهم بالنيابة عن الأمم المتحدة كشاهد، أعرب عن تحفظ فيما يتعلق بعدم اعتراف الأمم المتحدة بأي عفو عام يشمل الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وقال إن ذلك ترك شيئا من الخوف في أذهان أعضاء اتحاد يونيتا وبعض الأشخاص في القوات المسلحة الأنغولية، وكذلك في بعض قطاعات المجتمع المدني، الذين شعروا بأن موقف الأمم المتحدة ذلك قد يقوض عملية السلام، لأن بعض المقاتلين قد يعتقدون أنه يبطل أحكام قانون العفو العام. وفيما يتعلق بعدم الرجوع عن السلام، قال إن جميع الأشخاص الذين تشاور معهم يعتقدون أن فرص العودة إلى الحرب في أنغولا أصبحت الآن ضئيلة، نظرا للضعف العسكري الذي أصاب اتحاد يونيتا؛ وفعالية جزاءات الأمم المتحدة، التي اعترف بها أمين عام اتحاد يونيتا؛ والإرهاق من الحرب على كلا جانبي الصراع وبين السكان عامة؛ وتقييد جميع قادة اتحاد يونيتا العسكريين الإقليميين بمذكرة التفاهم؛ ووجود كبار المسؤولين العسكريين في اتحاد يونيتا بأنفسهم في لواندا. غير أنه نبّه إلى أن استقرار عملية السلام سيعتمد على عدد من العوامل، مثل إيواء جنود اتحاد يونيتا على النحو السليم؛ والاهتمام بتلبية الاحتياجات الإنسانية لأسرهم؛ وتشجيع المصالحة الوطنية والتعمير الوطني؛ وظهور اتحاد يونيتا كحزب سياسي ومحاور جدير بالثقة في عملية السلام وإقامة الديمقراطية في أنغولا. وفيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في عملية السلام، التي تنقسم إلى مرحلتين (تنفيذ مذكرة التفاهم، ثم بروتوكول لوساكا)، فقد أشار إلى أنه من المنتظر للمنظمة أن تشارك في المرحلة الأولى كمراقب، لتقديم المساعدة التقنية لعملية الإيواء، ومساعدة القوات المسلحة الأنغولية في إدارة تلك المناطق، وتوفير المساعدة الإنسانية لأسر القوات العسكرية التابعة لاتحاد يونيتا وللمشردين داخليا. وقد وافقت الحكومة، من حيث المبدأ، على أن ولاية مكتب

(١٠٦) S/PV.4517، الصفحات ٢ إلى ٦.

(١٠٧) المرجع نفسه، الصفحات ٦ إلى ٨.

(١٠٨) S/2002/535.

على أن يتدخل بصورة كبيرة لإنقاذ حياة الجماهير على المدى القصير، لأن الحالة الإنسانية في أجزاء عديدة من البلاد لا تزال قائمة، رغم تحسن إمكانية وصول المساعدة الإنسانية إلى أجزاء عديدة في الداخل. وأشار في ذلك الصدد إلى عدد من الخطوات التي يمكن للحكومة اتخاذها لتيسير الأنشطة الإنسانية الجارية، مضيفاً أن تحسين التنسيق مع الحكومة ما يزال يمثل مشكلة تحتاج إلى معالجتها<sup>(١١١)</sup>.

وأثنى معظم الممثلين على حكومة أنغولا لاتخاذها خطوات إيجابية لتلبية الاحتياجات الإنسانية في البلد؛ غير أنهم شددوا على أنه يتعين إنجاز ما هو أكثر من ذلك، وبخاصة في مسألتَي تطهير الألغام والاهتمام بالمشردين. وأكد المتكلمون أنه يلزم توفير دعم خاص من المجتمع الدولي.

وأشار ممثل أنغولا إلى مسألة اقتسام الأعباء، التي أثارها أعضاء في المجلس ممن لاحظوا ضخامة الإيرادات النفطية التي تحصل عليها أنغولا. وذكر بأن حكومة أنغولا قد زادت طيلة السنتين الماضيتين الحصة المخصصة للإنفاق على البرامج الاجتماعية في الميزانية، حتى وإن أقر بأنه ينبغي تعزيز ذلك الاتجاه<sup>(١١٢)</sup>.

**المقرر المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٦٠٣): القرار ١٤٣٢ (٢٠٠٢)**

في الجلسة ٤٦٠٣ المعقودة في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢<sup>(١١٣)</sup>، وجه الرئيس (الولايات المتحدة) انتباه المجلس إلى مشروع قرار<sup>(١١٤)</sup>؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت،

(١١١) S/PV.4575، الصفحات ٢ إلى ٦.

(١١٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(١١٣) في الجلسة ٤٥٩٥ المعقودة في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٢ كجلسة خاصة، استمع المجلس إلى إحاطتين من نائب وزير خارجية أنغولا، ووكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا

(١١٤) S/2002/934

عملية السلام في بيانهما بما أبدته جميع الأطراف من شجاعة بالتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، ورحبت باعتزام الحكومة هيئة ظروف تتيح لاتحاد يونيتا أن يحل مشاكله المتعلقة بالقيادة وإعادة التنظيم حلاً داخلياً وبحرية.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار<sup>(١١٥)</sup>؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٤١٢ (٢٠٠٢)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يقدر تعليق التدابير المفروضة بموجب الفقرتين ٤ (أ) و (ب) من القرار ١١٢٧ (١٩٩٧) لفترة ٩٠ يوماً من تاريخ اعتماد ذلك القرار؛

يقدر أن يبت المجلس قبل نهاية تلك الفترة فيما إذا كان سيمدد تعليق تلك التدابير، مع مراعاة جميع المعلومات المتاحة بشأن استمرار التقدم المحرز في عملية المصالحة الوطنية في أنغولا.

**المداولات التي أجريت في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٥٧٥)**

في الجلسة ٤٥٧٥ المعقودة في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢، استمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ في أنغولا. وأدلى ببيانات معظم أعضاء المجلس، وكذلك ممثل أنغولا<sup>(١١٦)</sup>.

وقال وكيل الأمين العام، في إحاطته، إن أمام حكومة أنغولا والأمم المتحدة وشركائها فرصة فريدة من نوعها لخلق شراكة جديدة لمواجهة الاحتياجات الإنسانية ومسائل إعادة البناء والتنمية. كما قال إن الحكومة تعمل بجد لجعل الاتفاق المنصوص عليه في مذكرة التفاهم ساري المفعول. كما وجه نداء إلى المجتمع الإنساني الذي سيتعين

(١٠٩) S/2002/546، المقدم من الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة.

(١١٠) لم يدل ممثلو الاتحاد الروسي وسنغافورة وغينيا ببيانات.

في أن تحل محل بروتوكول لوساكا في ما يتعلق بجوانبه العسكرية، بينما أعيد إنشاء اللجنة العسكرية المشتركة بوصفها الهيئة الرئيسية المشرفة على تنفيذ مذكرة التفاهم، ويساعدها في تنفيذ مهامها فريق تقني يتألف من أعضاء من القوات المسلحة الأنغولية والقوات العسكرية التابعة لاتحاد يونيتا، ومن مراقبين من الأمم المتحدة ومن اللجنة الثلاثية للدول المراقبة لعملية السلام في أنغولا. وكانت المرحلة الثانية من عملية السلام تشمل إعادة إحياء اللجنة المشتركة، التي ترأسها الأمم المتحدة، لتنفيذ المسائل السياسية المتبقية من بروتوكول لوساكا. كما ابلغ المجلس بأنه منذ توقيع مذكرة التفاهم، توقف القتال في أنحاء البلد، ولم يُبلغ عن أي انتهاك لوقف إطلاق النار، ووصلت أعداد كبيرة من الأفراد العسكريين لاتحاد يونيتا وأسرههم إلى مناطق الإيواء. وشدد الأمين العام على التحديات التي تواجه توطيد أركان السلام في أنغولا، من جوانبها السياسية-الأمنية وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، وحماية الأطفال وإعادة تأهيلهم، والشؤون الإنسانية. وفيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في دعم توطيد السلام وتشجيع المصالحة الوطنية والانتقال إلى الأوضاع الطبيعية في أنغولا، قال إن المنظمة ستعزز من حضورها وستزيد من عملياتها على نحو شامل في أنحاء البلد بصورة شاملة على مراحل: تتركز المرحلة الأولى على مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة في أنحاء البلد، بينما يكمن الهدف على المدى الطويل في مساعدة عملية المصالحة والانتعاش الاقتصادي بواسطة بناء السلام. ولتنفيذ هذه الخطة، سيتعين إنشاء بعثة جديدة تخلف مكتب الأمم المتحدة في أنغولا وتُسنَد إليها ولاية موسعة تشمل الاتصال بالأطراف عن طريق اللجنة العسكرية المشتركة والفريق التقني، وإسداء المشورة التقنية لعملية إيواء المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، إذا ما طُلب منها ذلك، وترؤس اللجنة المشتركة، والمساعدة على وضع استراتيجيات، وتقديم

واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٤٣٢ (٢٠٠٢)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يقرر تعليق التدابير المفروضة بموجب الفقرتين ٤ (أ) و (ب) من القرار ١١٢٧ (١٩٩٧) لفترة ٩٠ يوما إضافية من تاريخ اتخاذ ذلك القرار، وذلك بهدف متابعة تشجيع عملية تعزيز السلام والمصالحة الوطنية في أنغولا؛

يقرر أنه يجوز لمجلس الأمن أن ينظر قبل نهاية هذه الفترة في استعراض التدابير المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه، على أن يأخذ في اعتباره جميع المعلومات المتاحة، ومن بينها تلك الواردة من حكومة أنغولا، بشأن تنفيذ اتفاقات السلام؛

يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٦٠٤): القرار ١٤٣٣ (٢٠٠٢)

في الجلسة ٤٦٠٤ المعقودة في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢، أدرج المجلس في جدول أعماله التقرير المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢ المقدم من الأمين العام عن أنغولا<sup>(١١٥)</sup>. وعرض الأمين العام، في تقريره، نظرة عامة على التطورات التي أفضت إلى التوقيع على مذكرة التفاهم. وذكر بأن حكومة أنغولا طلبت من الأمم المتحدة أن تستأنف الاضطلاع بدورها كوسيط في الصراع، بما في ذلك إعادة الاتصالات مع اتحاد يونيتا، دعما للجهود المبذولة لإيجاد تسوية سياسية للصراع. وقد أسفرت مع قادة اتحاد يونيتا في الخارج عن الإعراب عن الالتزام ببروتوكول لوساكا. وعندئذ، لقي جوناس سافيمي مصرعه في ٢٢ شباط/فبراير أثناء القتال، وسارعت القوات المسلحة الأنغولية بإجراء اتصالات مع نظرائها في اتحاد يونيتا بغرض التوصل إلى وقف الأعمال القتالية. وتم أول اتصال بين قادة اتحاد يونيتا والقوات المسلحة الأنغولية في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢؛ وفي ٤ نيسان/أبريل، تم توقيع مذكرة تفاهم بشأن وقف الأعمال القتالية. وأوضح أن الهدف من مذكرة التفاهم كان يتمثل

S/2002/834 (١١٥)

المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)<sup>(١١٧)</sup>، يحيل بها التقرير الإضافي لآلية رصد الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا.

وأشارت آلية الرصد في تقريرها إلى تغيير نمط الانتهاكات الصارخة والواسعة الانتشار الذي كان سائدا حتى عام ٢٠٠٠، نظرا لتوقف نشاط عدد من الأفراد، فضلا عن المسؤولين الصناعيين والحكوميين الذين كانوا يساعدون ويحركون آلة الحرب لاتحاد يونيتا. ولكن على الرغم من أن الجناح العسكري لاتحاد يونيتا قد سلم كميات هائلة من الأسلحة إلى الحكومة أثناء عملية نزع الأسلحة، كانت لا تزال هناك كميات كبيرة من الأسلحة لم يُكشف عنها. وإضافة إلى ذلك، كان من المعتقد أن اتحاد يونيتا ما يزال يملك كميات مخبوءة من الماس غير الشرعي لم يُعرف مكانها ولم يكشف عنها، كما أن عددا كبيرا من أعضاء اتحاد يونيتا ممن كانوا يقومون بدور حيوي في الشراء غير المشروع للأسلحة وفي تهريب الماس والدعاية لم يعرفوا صراحة حتى ذلك الوقت عن نيتهم الانضمام إلى عملية السلام. وتضمن تقرير آلية الرصد أيضا ملخصا موجزا للبيانات المتعلقة بالأسلحة التي سلمها اتحاد يونيتا أثناء عملية نزع الأسلحة. وخلصت الآلية من تلك المعلومات إلى أن العاميين السابقين قد شهدا انهيارا واضحا في قدرة اتحاد يونيتا على شراء الأسلحة، فضلا عن العجز الحاد في الإمدادات. غير أن آلية الرصد رأت أن نقل الأسلحة غير المشروع عبر الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وناميبيا وزامبيا يشكل تهديدا، وهو ما يتطلب أن تتضمن برامج ما بعد الصراع تدابير محددة تستهدف التصدي لهذه الظاهرة كما ينبغي. وفيما يتعلق بعنصر الماس في نظام الجزاءات، أكدت آلية الرصد على عدة أمور، منها أن انعدام الشفافية في جميع المراكز باستثناء بلجيكا، بالإضافة إلى المتطلبات القانونية التي

(١١٧) S/2002/1119، المقدم عملا بالفقرة ٥ من القرار ١٤٠٤ (٢٠٠٢).

المساعدة لبناء المؤسسات التي تدعم سيادة القانون، والمساعدة في تعزيز حقوق الإنسان.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس (الولايات المتحدة) انتباه المجلس إلى مشروع قرار<sup>(١١٦)</sup>؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٤٣٣ (٢٠٠٢)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يأذن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في أنغولا، كبعثة مواصلة لمكتب الأمم المتحدة في أنغولا، لفترة مدتها ستة شهور تنتهي في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، لمتابعة الأهداف وأداء المهام التي أوصى بها الأمين العام في تقريره والمذكورة في الفقرة ٣ من القرار، ويعرب عن نيته مراعاة توصيات الأمين العام المستندة إلى تقييم مئله الخاص للتقدم المحرز في إنجاز بروتوكول لوساكا؛

يؤيد تزويد بعثة الأمم المتحدة في أنغولا بالموظفين، حسب الاقتضاء، ووفقا لما أوصى به الأمين العام في تقريره، بما في ذلك التوصية المتعلقة بمسئول لشؤون حماية الأطفال، وتناط بهم الولاية التالية: مساعدة الأطراف في إبرام بروتوكول لوساكا؛ ومساعدة حكومة أنغولا في الاضطلاع بالمهام؛

يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عندما يؤكد ممثله الخاص أن اللجنة المشتركة قررت أن جميع المهام المتبقية بموجب بروتوكول لوساكا قد أُنجزت، ويقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

**المقرر المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢**  
(الجلسة ٤٦٢٨): القرار ١٤٣٩ (٢٠٠٢)

في الجلسة ٤٦٢٨ المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وجه الرئيس (الكاميرون) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن

(١١٦) S/2002/936.

المعلومات المتوفرة، بما في ذلك المعلومات الواردة من حكومة أنغولا وجميع الأطراف المعنية الأخرى بشأن تنفيذ اتفاقات السلام.

### المقرر المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٦٥٧): القرار ١٤٤٨ (٢٠٠٢)

في الجلسة ٤٦٥٧ المعقودة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وجه الرئيس (الكامبيون) انتباه المجلس إلى مشروع قرار<sup>(١١٩)</sup>؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٤٤٨ (٢٠٠٢)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يقدر، اعتباراً من تاريخ اتخاذ هذا القرار، وقف العمل بالتدابير المفروضة بموجب قرارات المجلس ٨٦٤ (١٩٩٣) و ١١٢٧ (١٩٩٧) و ١١٧٣ (١٩٩٨)؛

يقدر أيضاً أن تُحل على الفور اللجنة المنشأة عملاً بالفقرة ٢٢ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣)؛

يقدر أن يطلب إلى الأمين العام إفعال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المنشأ عملاً بالقرار ١٢٣٧ (١٩٩٩)، وأن يتخذ الترتيبات اللازمة لرد مبالغه إلى الدول الأعضاء التي قدمت تبرعات.

### المداولات التي أجريت في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٦٧١)

في الجلسة ٤٥٧٥ المعقودة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤقت عن بعثة الأمم المتحدة في أنغولا المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢<sup>(١٢٠)</sup>. وقدم الممثل الخاص للأمين العام لأنغولا ورئيس البعثة إحاطة إلى المجلس.

وابلغ الأمين العام، في تقريره المؤقت، أعضاء المجلس بأخر التطورات التي استجرت في أنغولا منذ انتهاء الصراع المسلح، بما في ذلك التوقيع على مذكرة الالتزام، والجهود التي بذلتها اتحاد يونيتا لتوحيد وتحويل نفسه إلى حزب

(١١٩) S/2002/1331.

(١٢٠) S/2002/1353، المقدم عملاً بالقرار ١٤٣٣ (٢٠٠٢).

تفرض السرية التجارية في مراكز الماس، قد جعل من جمع الأدلة والتثبت من صحة المعلومات المتوفرة والتي غالباً ما تكون مفصلة، مهمة "شبه مستحيلة". وفي معرض تقييم ما تبقى من قدرة اتحاد يونيتا على انتهاك الحظر المفروض على الماس، أوضحت آلية الرصد أن اتحاد يونيتا ظل يقوم بعمليات التعدين بحثاً عن الماس حتى انتهاء الحرب فعلاً في عام ٢٠٠٢، وأن هناك دلائل توحي بأن قوات اتحاد يونيتا كانت تقوم بأنشطة تتصل بالتعدين.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس (الكامبيون) انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدم من أيرلندا وبلغاريا وفرنسا والمملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة<sup>(١١٨)</sup>؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٤٣٩ (٢٠٠٢)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يقدر تمديد ولاية آلية الرصد لفترة أخرى مدتها شهران، تنتهي في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، رهناً بالاستعراض الذي يجريه المجلس؛

يطلب إلى آلية الرصد موافاة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)، في غضون عشرة أيام من تاريخ اتخاذ هذا القرار، بخطة عمل لأعمالها المقبلة؛

يطلب إلى الأمين العام أن يعيّن لدى اتخاذ هذا القرار وبالتشاور مع اللجنة، خبيرين للعمل في آلية الرصد، ويطلب كذلك إلى الأمين العام أن يتخذ الترتيبات المالية اللازمة لدعم أعمال آلية الرصد؛

يقدر وقف سريان أحكام الفقرة ٤ (أ) و ٤ (ب) من القرار ١١٢٧ (١٩٩٧)؛ اعتباراً من الساعة ٠٠/٠١ بتوقيت شرقي الولايات المتحدة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بعد انتهاء تعليق التدابير كما هو محدد في الفقرة ١ من القرار ١٤٣٢ (٢٠٠٢)؛

يقدر أن يستعرض جميع التدابير الواردة في القرارات ٨٦٤ (١٩٩٣) و ١١٢٧ (١٩٩٧) و ١١٧٣ (١٩٩٨) بهدف إمكانية رفعها بحلول ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ أخذاً في الاعتبار جميع

(١١٨) S/2002/1168.

سياسي، وإنجاز أعمال اللجنة المشتركة. وفي ختام التقرير، قال الأمين العام إن احتمالات السلام الدائم في أنغولا أصبحت حقيقية في نهاية المطاف بعد حرب دامت ٢٧ سنة. غير أنه أشار إلى أن التحديات كانت ما تزال هائلة، وإن الدعم المقدم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يجب أن تصحبه إرادة قوية من جانب حكومة أنغولا لإنشاء مؤسسات حكومية شفافة وخاضعة للمساءلة في جميع المجالات. وشدد على أنه في حين تم إحراز تقدم كبير على المسار السياسي، فإن التحديات المتبقية الرئيسية هي في المجالين الإنساني والإنمائي.

وفي الإحاطة التي قدمها الممثل الخاص، أوضح أن البعثة نجحت في الشروع في أنشطة في جُل المجالات التي تشملها ولايتها. ففي الجهود المبذولة لإنشاء بعثة الأمم المتحدة في أنغولا بوصفها بعثة متكاملة ومنسقة، أطلقت البعثة العديد من المبادرات التي وفرت إستراتيجية متكاملة لأنشطة الأمم المتحدة في أنغولا. وفيما يتعلق بمسألة الجزاءات، أفاد أن القرار الذي اتخذته المجلس برفعها قد قوبل بالترحيب من جانب اتحاد يونيتا والحكومة على حد سواء. أما فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، فقد أكد أنها كانت ما تزال بالغة الصعوبة، حيث تشتد الحاجة للتركيز على عملية إعادة توطين المقاتلين السابقين وأسرههم، وكذلك المشردين داخليا واللاجئين من البلدان المجاورة. غير أنه تم إحراز قدر من التقدم، وتضاعف حجم العملية الإنسانية منذ عام ٢٠٠٢<sup>(١٢١)</sup>.

(١٢١) S/PV.4671، الصفحات ٢ إلى ٦.